

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سواثو (هندوراس)

ومن الواضح، على ضوء الأحداث التي وقعت مؤخرا، أنه لا بد من تعزيز نظام الأمن الدولي وضبط آليات تحديد الأسلحة. ويساورنا القلق على نحو خاص إزاء حالة نظام الأمن الأوروبي، الذي أثبتت الأحداث التي وقعت مؤخرا في منطقة القوقاز مدى هشاشته وعدم فعاليته. وقد أصبح غير مسائر للزمن. وفي هذا الصدد، ترحب بيلاروس باقتراح الاتحاد الروسي بضرورة وضع هيكل جديد للأمن في أوروبا، وتعرب عن استعدادها للمشاركة الفعالة في هذا العمل.

إن انخفاض مستوى الثقة بين فرادى المشاركين في العلاقات الدولية - وهو ما نشهده اليوم - يمكن أن يضع موضع الشك آفاق صون ومواصلة تطوير الاتفاقات الأساسية في مجال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وإننا نناشد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي أن يضعوا اتفاقا جديدا للاستعاضة به عن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، الذي ستنتهي مدة صلاحيته قريبا. وسيشكل ذلك خطوة عملية هامة في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غراسا (البرتغال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، لدينا قائمة طويلة من المتكلمين هذا الصباح. وبالتالي، أرجو من الوفود أن تقيّد الوقت المحدد المتفق عليه للإدلاء ببياناتها.

وأول متكلم على القائمة المتجددة هو ممثل بيلاروس، معالي السيد فكتور غايسينوك، نائب وزير الخارجية.

السيد غايسينوك (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

بالنيابة عن وفد بيلاروس، أود أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى على انتخابه لذلك المنصب، وأن أبلغه بأنه يمكنه أن يعمل على كامل دعم وتعاون وفدنا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



قرار بشأن حظر استحداث وتصنيع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل إلى اللجنة الأولى. وسيتضمن مشروع القرار عنصرا يتطلب تعهد الدول الأطراف بالتزام سياسي، وسيوفر آلية للقيام برد فعل مناسب من خلال مؤتمر نزع السلاح. ونرجو من الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار هذا.

وبفعل التقدم الفعال في تكنولوجيات الفضاء وازدياد عدد الدول المنخرطة في استكشاف الفضاء، لا بد من مواصلة وضع قواعد إضافية ملزمة قانونا تروم منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وترحب بيلاروس باتخاذ مبادرات جديدة في هذا الميدان، مثل مشروع المعاهدة الدولية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي الذي وضعه الاتحاد الروسي والصين.

وتدعم بيلاروس مواصلة المناقشات في إطار الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن من الهام، أولا وقبل كل شيء، أن نركز على تنفيذ الالتزامات القائمة بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصك الدولي المتعلق بوسم وتعقب تلك الأسلحة.

وأثناء جهودنا الوطنية للوفاء بالتزاماتنا الدولية، وضعت بيلاروس نظاما فعالا لفرض مراقبة الدولة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها وتدميرها. ولدى مكافحة التدفق غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد يكون مفيدا جدا الاستفادة من تجربة العديد من المنظمات الإقليمية. وتوجد في منطقتنا الأوروبية على وجه التحديد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي بيلاروس، تنفذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنجاح برنامجا لتحسين أمن مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونود أن نشكر الدول المانحة على ما قدمته من مساعدة

ونسجل على نحو إيجابي اعتزام أكبر دولتين نوويتين تخفيض قدرتهما الاستراتيجية الهجومية إلى أدنى مستوى ممكن. وإن المصادقة على المعاهدات القائمة - أولا وقبل كل شيء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - ستوجه إشارة إيجابية هامة دعما لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وسيكتسي بناء الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أهمية كبيرة. ونعتقد بأن تقديم ضمانات أمن سلبية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية يعد أحد أهم تدابير بناء الثقة. وبالتالي، ندعو إلى تنفيذ قرارات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

ولدى اتباع نهج شامل للنظر في عمليتي عدم الانتشار ونزع السلاح، يجب ألا ننسى أن لكل دولة حقا غير قابل للتصرف في القيام بنشاط نووي سلمي. وبيلاروس على يقين من أن الآليات التي أنشأها المجتمع الدولي يجب أن تسهم في كفالة وصول جميع البلدان المهتمة بصورة متساوية وغير تمييزية إلى إنتاج الطاقة النووية.

وبالنظر إلى التهديد المستمر المتمثل في الإرهاب الدولي، يظل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل تحديا هاما. وتنتهج بيلاروس سياسة مسؤولة لمراقبة الصادرات، وتتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

المستوى الحالي للتطور التكنولوجي لا يمكن من تحسين الأسلحة الموجودة فحسب، بل ييسر أيضا استحداث أنواع جديدة تماما من الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن لانعدام الأدلة على استحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة أن يشكل مبررا لتجاهل هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، تعزم بيلاروس تقديم مشروع

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئ الفلبين الرئيس على انتخابه عن جدارة وتولييه قيادة اللجنة الأولى، وسائر أعضاء المكتب الذين انتخبوا عن جدارة أيضا. وأود في البداية أن أعثنم هذه الفرصة لأطمئنهم على الدعم والتعاون الكاملين من الفلبين في عمل اللجنة الأولى لضمان نجاح هذه الدورة.

تؤيد الفلبين البيان الذي ألقته إندونيسيا في جلستنا الثانية باسم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبيان الذي ألقته ميانمار في الجلسة الثالثة نيابة عن رابطة دول جنوب شرقي آسيا.

قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان إن لدينا الوسائل والقدرة لمعالجة مشاكلنا، إذا استطعنا أن نوفر الإرادة السياسية فحسب. لقد كان محقا وتحظى كلماته المؤثرة بأهمية أكبر اليوم لأن العالم يواجه مجموعة من الأزمات، لم يكن بعضها متوقعا قط.

أما بخصوص المسألة المطروحة، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لديها في الواقع القدرة على تخليص كوكبنا من الأسلحة التي نرى، ونحن مخطئون، بأنها تهمينا. فوجود تلك الأسلحة ذاته يهدد بالدمار الكامل للبشرية وإبادتها، وذلك التهديد سيستمر. ويجب على كل دولة عضو أن تتحلّى بالإرادة السياسية لكي يتسنى لنا معا المضي قدما في مجال نزع السلاح، ونتمكن في نهاية المطاف من تخليص جيلنا والأجيال القادمة من هذه الأسلحة، التي تنطوي على إمكانية تدمير إخوتنا من بني البشر ونظامنا البيئي تدميرا مؤكدا لا تساور أحدا ذرة من الشك حوله.

بالنسبة للفلبين، يبقى انتشار الأسلحة النووية وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ضوابط مصدر قلق رئيسي. إذ من السهل الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتهيئها بسبب حجمها،

لتنفيذ هذا البرنامج، وتتطلع إلى مزيد من التعاون في هذا المجال.

ولا تزال بيلاروس تواجه المهمة الصعبة المتمثلة في تدمير أكثر من ٣ ملايين لغم من الألغام المضادة للأفراد بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا. وسيكون أداء هذه المهمة صعبا بدون مساعدة دولية.

في عام ٢٠٠٨ اعتمدت بيلاروس المادة ١ المعدلة من اتفاقية الأسلحة اللانسانية وصادقت على البروتوكول الخامس للاتفاقية. وبقيامنا بذلك نكون قد انضمنا الآن إلى جميع بروتوكولات هذه الاتفاقية. وتتشاطر بيلاروس قلق المجتمع الدولي إزاء استخدام الذخائر العنقودية، فضلا عن انتهاك عدد من البلدان لمبادئ القانون الإنساني الدولي باستخدامها لهذه الأسلحة. ونعتقد أن صيغة اتفاقية الأسلحة اللانسانية تشكل محفلا مناسباً أوسع للتفاوض على اتفاق دولي بشأن الذخائر العنقودية.

ولدى تحسين آليات تحديد الأسلحة والأنظمة الوطنية لمراقبة الصادرات، من الضروري دعم وتطوير تدابير لبناء الثقة والشفافية في هذا المجال. ومنذ عام ١٩٩٢، دأبت جمهورية بيلاروس على موافاة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بالبيانات. كما نشارك في الصك الموحد للأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وننوي مواصلة هذه الممارسة في المستقبل.

في الختام، يود وفدنا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز في الجلسة الثانية، متمنين لجميع الممثلين عملا ناجحا مثمرا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يبدو أن هناك مشكلة في نظام إشارات التنبيه الضوئية لدينا. وبالتالي أرجو من المستكمين أن يتفضلوا بالتقيد بالمدة الزمنية المحددة للإدلاء ببياناتهم.

الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن يؤدي دورا هاما في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى صعيد آخر، تسلّم الفلبين بالآثار الإنسانية السلبية للألغام الأرضية والذخائر العنقودية على المدنيين الأبرياء لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع. لذلك نعرب عن دعمنا للتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ونرحب بنتائج الاجتماع الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في البحر الميت بين ١٨ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وشاركت الفلبين مشاركة مفيدة في المؤتمر الدبلوماسي حول الذخائر العنقودية، المعقود في دبلن في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

يواجه العالم خطرا أكبر مع استمرار تطوير وتحسين بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل. ويجب القضاء على الأسلحة النووية من أجل بقاء البشرية. وينبغي أن يتم هذا من خلال إيجاد حلول متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكون قدوة وتزيل هذه الأنواع من الأسلحة ترساناتها. إن القضاء على المخزونات النووية سيردع البلدان عن الحصول على تلك الأسلحة. وعلاوة على ذلك، من شأن تفكيك المخزونات النووية أن يزيل احتمال الإطلاق العارض للأسلحة النووية. ومن شأنه أيضا أن يحول دون حصول الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول عليها.

وتعرب الفلبين عن قلقها العميق من عدم إحراز تقدم في العديد من المؤتمرات الاستعراضية للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عقدت في الماضي، على النحو المُعاد تأكيده في المقررات والقرارات الصادر عن

ويسهل استخدامها بأذن قدر من التدريب. ونظرا لانتشار هذه الأسلحة الواسع النطاق، فقد تسببت في مقتل وإعاقة عدد كبير من المقاتلين والمدنيين الأبرياء على حد سواء. ويسهل استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من قبل العناصر الإجرامية في المجتمع لارتكاب جرائم ضد الأشخاص والممتلكات، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على السلام والأمن الدوليين. وتؤدي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى زيادة حدة الصراعات وبالتالي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والحد من فرص النمو المستدام. وعلاوة على ذلك، تتسبب الصراعات التي تسود فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تشريد جماعات كاملة من السكان، مما يؤدي إلى أزمات اللاجئين.

الكثير من البلدان النامية معرض بصفة خاصة ومسؤول في نفس الوقت عن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، التي غدت مختلف الصراعات وأطالت أمدھا. وبالتالي، تؤكد الفلبين على أهمية التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج العمل لعام ٢٠٠١ بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وترحب الفلبين بالنتائج الإيجابية لاجتماع الدول الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين، الذي نظر في التنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج عمل الصك الدولي للتعقب.

وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي للدول أن تبذل كل جهد ممكن لوضع آليات لتعزيز تشاطر المعلومات. والفلبين، وعلى سبيل المثال، تشاطر المعلومات المتعلقة بإقامة الأدلة من خلال القنوات الرسمية على أساس اتفاقات مثل الاتفاقيين بشأن تبادل المعلومات ووضع إجراءات للاتصالات الموقعين مع حكومي ماليزيا وإندونيسيا. وترى الفلبين أيضا أن مركز الأمم المتحدة

الأسلحة النووية“، ووفقا لهذه السياسة، أنشأت الفلبين بالتعاون مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وهي تدرك أهمية المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية وتقدر مساهمتها في تعزيز نزع السلاح النووي والسلام والأمن الدوليين. ويكرر وفد بلدي دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام إلى مختلف هذه المناطق، بما في ذلك بصفة خاصة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، من خلال التوقيع على بروتوكول المعاهدة الذي أنشئت بموجبه المنطقة.

إن الأسلحة البيولوجية والكيميائية تضاهي في فئتها الأسلحة النووية، وإذا استخدمت فيمكن أن تتسبب في معاناة ضحاياها معاناة لا توصف. وترحب الفلبين بالنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتدرك الفلبين أهمية تعزيز هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف التي ترمي إلى تحقيق بروتوكول ملزم قانونا وامتثال عالمي للاتفاقية. أما بخصوص الأسلحة الكيميائية، فتدرك الفلبين أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتدعو الدول إلى الوفاء بالمواعيد النهائية، على النحو الذي مدده مؤتمر الدول الأطراف، لتدمير هذه الأسلحة المريعة والمخيفة. كما تدعو الفلبين الدول القليلة التي ليست أطرافا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى التوقيع والتصديق على الاتفاقية دون تأخير.

تؤيد الفلبين عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وتود أيضا أن يستأنف الفريق العامل المفتوح باب العضوية أعماله للنظر في أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وجدول أعمالها وإمكانية إنشاء لجنة تحضيرية.

أود أن أشدد على الضرورة الملحة لتحقيق النجاح في عملنا خلال الدورة الحالية، النجاح الذي يمكن تحقيقه إذا

مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها، ووفقا للخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، من أجل القضاء التام على الترسانات النووية وصولا إلى نزع السلاح النووي، على النحو المطلوب بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعرب الفلبين، على غرار العديد من البلدان الأخرى، عن خيبة أملها لفشل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥. وتأمل الفلبين أن تبدي الدول الأطراف المرونة والإرادة السياسية لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

وبخصوص ذلك المؤتمر، الذي سيحدد ملامح الطريق لنظام عدم الانتشار النووي، سيكون دور آسيا، ولا سيما جنوب شرقي آسيا، أن تتولى رئاسة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وستقدم الفلبين مرشحا مؤهلا للرئاسة يدير المفاوضات باقتدار ويقود المؤتمر الاستعراضي إلى نتائج إيجابية.

تؤمن الفلبين بأهمية وضرورة التقيد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدعو الدول التسع المتبقية التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ إلى التصديق دون مزيد من التأخير. وتفخر الفلبين بأن تكون من المساهمين في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من خلال ثلاثة من المرافق التي تشكل جزءا من نظام الرصد الدولي، هي محطات رصد الزلازل ومحطة النويدات المشعة. وعلاوة على ذلك، استضافت الفلبين حلقة عمل إقليمية في مانيلا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لتعزيز الجهود التي تبذلها منظمة معاهدة الحظر الشامل لتوسيع نطاق الدعم العالمي لهذه المعاهدة.

ينص دستور الفلبين، في البند ٨ من المادة الثانية، على أن الفلبين “تعتمد وتتجهج سياسة خلو أراضيها من

لم يصبح الشرق الأوسط منذ مداولات اللجنة الأولى في عام ٢٠٠٧ لا أكثر سلاماً ولا أكثر أمناً. وعلى وجه الخصوص، لم يُوقف البرنامج النووي الإيراني على الرغم من الأدلة الدامغة على طبيعته العسكرية وعلى الرغم من اتخاذ مجلس الأمن الدولي أربعة قرارات. إن الادعاء بشرعية هذا البرنامج في إطار السعي إلى الحصول على القدرات النووية للأغراض السلمية لم يعد من الممكن أن يُقدم بصورة موثوقة. وتتناقض أنشطة إيران النووية مع قرارات مجلس الأمن ومطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والواجبات القانونية الدولية المترتبة عليها. ويمثل هذا البرنامج النووي تهديداً واضحاً لاستقرار وأمن المنطقة برمتها ويشكل تحدياً ملحاً للسلام والاستقرار العالميين.

تزيد السياسات والبيانات العدائية لإيران وسعيها الدؤوب إلى الحصول على تكنولوجيا القذائف ومشاركتها النشطة في دعم الإرهاب من تردّي الوضع في المنطقة. وإسرائيل، على وجه الخصوص، كانت باستمرار مُستهدَفة في دعوات الرئيس الإيراني إلى تدميرها. وقد اقترنت هذه الدعوات بالملاحظات الشريرة المعادية للسامية، وقد شهدت الأمم المتحدة ذلك في المناقشة العامة للجمعية العامة قبل فترة وجيزة.

ينبغي للمجتمع الدولي ألا يغفل حقيقة أن الغالبية العظمى من حالات عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ثلاثة من أربع حالات معترف بها على نطاق واسع - حدثت في الشرق الأوسط، وأن الحالة الرابعة قيد التحقيق. وفي هذا الصدد، يجب أن يقترن تجدد الاهتمام بالطاقة النووية في الأغراض السلمية بجهود واسعة النطاق ترمي إلى ضمان ألا يُساء استخدام هذه البرامج لأغراض الانتشار. وينبغي إيلاء عناية خاصة للمناطق الساخنة مثل الشرق الأوسط.

تخلت الدول الأعضاء بالإرادة السياسية واستمرت في تشجيع العمليات المتعددة الأطراف والاعتماد عليها.

السيد فايسبرود (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى على تسلمه منصبه، وأن أطمئنه على دعم وفدي وتعاونيه الكاملين في توجيهه دفعة مداولاتنا والوصول إلى نتيجة ناجحة.

دأبت إسرائيل على النظر إلى الإطار الإقليمي بوصفه الإطار الأولي والجوهري للمضي قدماً بالتدابير الحاسمة لتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط. إن تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة ضروري جداً في هذا الصدد. وأسس السلام والاستقرار في المنطقة يجب أن تقوم على مصالحة تاريخية ينبغي بدورها أن تجسّد مفاهيم مثل التسوية والثقة المتبادلة والاحترام وحدود آمنة معترف بها وحسن الحوار. ولن يتسنى تحقيق تدابير مستدامة وفعالة لتحديد الأسلحة في المنطقة إذا ظلت الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحرّيز وعدم الاعتراف السمات السائدة للحياة اليومية. وتعتقد إسرائيل اعتقاداً راسخاً بأن الواقع السياسي في منطقتنا يستدعي اتباع نهج عملي خطوة خطوة.

إن تحقيق السلام الشامل بين إسرائيل وجيرانها ينبغي أن يُقرن ويُتبع بتدابير لبناء الثقة والترتيبات المتعلقة بالأسلحة التقليدية، وأن يتوج في نهاية المطاف بإنشاء منطقة خالية من القذائف التسيارية ومن الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية ويمكن التحقق منها بصورة متبادلة. وينبغي أن تقام هذه المنطقة بمبادرة من جميع الدول في المنطقة وأن تشملها جميعاً، وبناء على مفاوضات حرة ومباشرة فيما بينها. وبما أن الطريق أمامنا معقد وطويل، فحتى تحقيق خطوات متواضعة إلى الأمام يمكن أن يؤدي دوراً حيوياً في سبيل إحراز التقدم.

لتحقيق كل نُظُم عدم الانتشار. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دخل قانون جديد للرقابة على الصادرات حيز النفاذ. وينظم هذا القانون الرقابة على قائمة موردي الذخائر بموجب نظام فاسينار للموردين. وهو يعزز أمر مراقبة التصدير الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الذي ينظم مراقبة البنود والتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام، استنادا إلى قائمة الاستخدام المزدوج في ترتيب فاسينار، وأمر مراقبة الواردات والصادرات لعام ٢٠٠٤. وهذه القوانين والأنظمة الصارمة، إذا نفذت معا، فإنها ستكون وفاء الرقابة التي تفرضها إسرائيل على الصادرات بالمقاييس والمعايير التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية، ومجموعة أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ونظم فاسينار للموردين.

يواجه العالم اليوم خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل - الأسلحة التي تشكل تهديدا لجميع الدول، كبيرها وصغيرها. وتعتقد إسرائيل بأن من الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون امتلاك الإرهابيين أشد الأسلحة فتكا في العالم، بما فيها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والإشعاعية، وكذلك وسائل إيصالها. وبناء على ذلك، رحبت إسرائيل باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ على النحو المنصوص عليه في القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨).

وتشاطر إسرائيل المجتمع الدولي قلقه من الحاجة إلى تعزيز سلامة وأمن المواد والمرافق النووية وإلى منع الاتجار غير المشروع. ومن هذا المنطلق، انضمت إسرائيل إلى العديد من الاتفاقيات ومدونات قواعد السلوك المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين. فقد انضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت إسرائيل إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتحضر للتصديق عليها. كما انضمت إسرائيل إلى المبادرة العالمية لمكافحة

إن البرنامج النووي الإيراني ليس بأي حال من الأحوال مبعث القلق الوحيد في الشرق الأوسط. والوضع في أجزاء أخرى من المنطقة لم يتحسن. فالصراع الذي اندلع في صيف عام ٢٠٠٦ وما صاحبه من الأعمال العدوانية التي قامت بها منظمة حزب الله الإرهابية أظهر أن منظومات الدفاع الجوي المحمولة والطائرات بدون طيار والصواريخ المختلفة الأنواع والمختلفة المدى، وكذلك الصواريخ قصيرة المدى، ليست ببعيدة عن متناول الإرهابيين. ولم يتوقف حزب الله، الذي تدعمه أولا وقبل كل شيء إيران، عن إعادة تسليح نفسه منذ عام ٢٠٠٦، وهذا نهج مماثل للنهج الذي تتبعه منظمة حماس الإرهابية.

في العام الماضي، زاد حزب الله من ترسيخ أقدامه، سواء فيما يتعلق بموقفه تجاه البيئة السياسية اللبنانية أو باتساع ترسانته وتطويرها. واستمرت عمليات نقل الأسلحة من إيران إلى سوريا إلى حزب الله دون توقف، مما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن تهريب الأسلحة ورقة بأيدي أولئك الذين يرغبون في إشعال الصراع في المنطقة، وظاهرة ما برحت تسهلها دول بغضها النظر عنها وأحيانا بالتشجيع عليها.

ترى إسرائيل أنه ينبغي للمجتمع الدولي منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين بوصفه مسألة ذات أولوية عالية، وينبغي وضع قواعد واضحة لحظر عمليات النقل هذه وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة ضد استمرار عمليات النقل هذه. ونرى أنه لا يوجد أي شيء يبرر قيام بعض الدول بإدانة الإرهاب وفي نفس الوقت التغاضي عن نقل الأسلحة إلى الإرهابيين.

على الرغم من هذه الخلفية الإقليمية القائمة، تولى إسرائيل أهمية كبرى لمنع انتشار الأسلحة غير التقليدية، فضلا عن عمليات النقل غير المأذون بها للأسلحة التقليدية والمواد ذات الاستخدام المزدوج. وقد بذلت إسرائيل جهودا مكثفة

ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بدور نشيط ومسؤول في تعزيز أهداف عدم الانتشار وتعزيز المعايير التي تهدف إلى منع وصول الأسلحة إلى أطراف غير مسؤولة وغير مخولة بامتلاكها.

السيدة هليادي (سري لانكا) (تكلمت

بالإنكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالتهنئة للرئيس على انتخابه. ونتطلع إلى دورة مفيدة في ظل قيادته القديرة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به إندونيسيا، والذي يسجل موقف حركة عدم الانحياز من المسائل المعروضة على اللجنة.

إن دعوة سري لانكا إلى بذل جهود متعددة الأطراف من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح قديمة قدم عضويتنا في المنظمة. ونؤمن بأن وجود نظام أمني أقل تسليحا بصورة تدريجية سيكون أقل النظم كلفة وأفضل طريقة حضارية للمضي قدما صوب السلام والأمن المستدامين داخل الدول وفيما بينها. وبصفتنا بلدا يواجه آفة الإرهاب مواجهة مباشرة، نعلم تماما كم مكلف إنفاق الموارد المحدودة على التسليح لضمان الأمن.

في هذه الدورة، التي نحتفل فيها بمرور ثلاثين عاما منذ الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح، نناقش أيضا عقد الدورة الاستثنائية القادمة. ونشعر بخيبة الأمل لأننا لم نستطع الإبلاغ بعد عن إحراز تقدم كبير أو في الواقع أي تحرك طيب يذكر في حلبة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المسائل الرئيسية لترع السلاح وعدم الانتشار. ومنذ فترة طويلة لم يضطلع مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمثل هذه المفاوضات، بعمل موضوعي كبير، ناهيك عن أية مفاوضات جادة. وفي الحقيقة، لم يكن في الإمكان حتى الاتفاق على جدول أعمال معقول لذلك المنتدى الباهظ التكاليف. والمطلوب هو

الإرهاب النووي، ومبادرة أمن الحاويات، والمبادرة الأمريكية المتعلقة بالموانئ الكبرى، والمبادرة العالمية للحد من التهديد النووي. وتؤيد إسرائيل أيضا المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

شهد هذا العام تطورات مهمة فيما يتعلق بإنشاء معيار يحكم استخدام الذخائر العنقودية. وقد جرت مفاوضات معمقة وجدية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، التي تُعد على نطاق واسع أكثر المنتديات أهمية ومهنية لمعالجة المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية، من أجل إبرام بروتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية. وتهدف هذه المفاوضات إلى تحقيق توازن ملائم بين الشواغل الإنسانية والضرورات العسكرية التي يمكن أن تنفذها جميع الدول المعنية. ومن المقرر إجراء مزيد من المفاوضات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن مقتنعون بأنه مع استمرار جدية جميع المشاركين، يمكن إبرام بروتوكول متفق عليه بشأن الذخائر العنقودية قبل نهاية هذا العام. وإسرائيل تأمل وتثق في أن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية التي شاركت أيضا في مفاوضات أخرى بشأن الذخائر العنقودية ستواصل بذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وحدثت تطورات هامة أيضا في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فقد احتتم اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين أعماله بنجاح، ومن المؤمل أن يكون ذلك إشارة على أن اختلاف وجهات النظر في الماضي لن يعرقل الأعمال الهامة التي يُضطلع بها في هذا المجال. ومع ذلك، تأسف إسرائيل لتعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية بسبب الصعوبات التي وضعتها إيران في اليوم الأخير من الاجتماع. ومن المفارقات أن إيران، البلد الذي عرقل التوصل إلى توافق في الآراء، هو أكثر البلدان مشاركة في نقل الأسلحة إلى الإرهابيين في منطقتنا.

الدعم المتبادل بهدف تحقيق جميع الأهداف الثلاثة. إن ضرورة عدم الانتشار ذاتها تنبثق عن تواجد الأسلحة النووية. لذلك، فإن تناول السبب الجذري أمر أساسي لعلاج هذا المرض. ولدى تحليل إخفاق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، وبينما نحضر للمؤتمر الاستعراضي القادم لعام ٢٠١٠، حريّ بالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الدول المودعة، أن تناقش الصلة بين عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على صعيد العالم.

إن سري لانكا، بصفتها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ فترة طويلة، ما فتئت تحذر من أن معاهدة عدم الانتشار ونظام الأمن الدولي سيتقوضان ويتآكلان تدريجياً إذا ما تواصل ظهور المزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية انتهاكاً للالتزامات التعاهدية والتوصيات الكثيرة الواردة في العديد من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ما فتئ عامة الناس يعربون، على نحو متزايد، ولا سيما أولئك الساسة المخضرمون في السياسات والعقائد الأمنية المتصلة بالأسلحة النووية، عن قلقهم إزاء إصرار الدول الحائزة للأسلحة النووية على جدوى الأسلحة النووية دون إيلاء الاعتبار اللازم لالتزاماتها التعاهدية بالتخلص من الأسلحة النووية من ترساناتها الوطنية ومن معادلة الأمن الدولي. ويحدونا الأمل أن تستفيد قرارات اللجنة الأولى هذا العام ومداولات المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القادم من التصريحات الأخيرة لبعض الساسة القياديين فيما يتعلق باستصواب، وفي الواقع جدوى، التخلص من الأسلحة النووية، مما يمهّد الطريق لوضع برنامج ذي مصداقية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وستدعم سري لانكا المبادرات في اللجنة الأولى التي تتماشى مع هذه العملية التي سستتم متابعتها في المحافل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

الشروع في عمل جدي وليس تكرار مواقف الوفود المعروفة أصلاً.

ثمة معاهدات هامة لم تدخل حيز النفاذ. ولم تنفذ القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في حين أن مفاوضات مؤتمر نزع السلاح لا تزال معطلة. لا يوجد شيء غير صحيح من الناحية المؤسسية في مؤتمر نزع السلاح لأنه أبرم في الماضي معاهدات معقدة مثل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الشامل للتجارب النووية. وما نفتقر إليه طبعاً هو الرغبة في التفاوض وليس القدرة على التفاوض بشأن هذه المسائل الحساسة لنزع السلاح والأمن.

وفي حين أن الحوار والمفاوضات ما زالتا يواجهان مأزقاً إجرائياً وغيره من العوائق، يبدو أن التوترات في جميع القارات وبين التحالفات في تصاعد، بصورة تشبه حقبة الحرب الباردة، مما يخلق الأسس لنفقات لا لزوم لها على سباق التسلح بسبب الانقسامات الاستراتيجية الناشئة في ميادين المعارك القديمة والتوترات النووية الجديدة في أجزاء مختلفة من العالم. لذا، من الضروري أن تولي اللجنة الأولى هذا العام اهتمامها لقرارات مجدية وعملية تيسر طريقة للمضي قدماً بالعمل المتعدد الأطراف بشأن عدة مسائل رئيسية تتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

أما بخصوص نزع السلاح النووي، فقد حان الوقت لتدرك جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أننا لا يمكننا أن نطمح إلى مفهوم شامل للأمن وتحقيقه إلا إذا توفر التزام جاد وأخذت خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي في نهاية المطاف في الوقت الذي نسعى فيه إلى اتخاذ تدابير لمنع الانتشار النووي. وينبغي أن يكون واضحاً للجميع أن منع الانتشار لا ولن يدوم في فراغ نزع السلاح.

لا يمكن الحفاظ على الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنظام الحرمان وحده، وإنما من خلال

الخارجي وكفالة أمن الفضاء ضد الأنشطة المعادية وحمايته من المخلفات التي أصبحت تشكل خطرا متزايدا على استخدام الفضاء. فمنذ ظهور عصر الفضاء قبل أكثر من ٥٠ عاما، انتشرت القدرات الفضائية في العديد من المناطق وفي الكثير من الدول، الأمر الذي يدل على روح الإبداع البشري وانتقال التكنولوجيات الحديثة لاستكشاف آفاق جديدة.

إن سري لانكا تدعم النهج الإقليمية للسلام والأمن ونزع السلاح. ولقد أيدنا باستمرار إنشاء مناطق السلام والمناطق الخالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم. وإذا كان هناك سباق تسلح نووي في أي جزء من العالم، فستثير هذه التطورات القلق لدى بلدان مثل سري لانكا التي لا تدعو إلى هذه الأفكار بالنسبة للأمن. ولذلك، فإننا ندعو البلدان النووية الحالية والبلدان النووية الجديدة إلى الشروع في برنامج ذي مصداقية ومتعدد الأطراف لترع السلاح النووي من شأنه أن يهشم بصورة تدريجية استخدام الأسلحة النووية وبلغها في النهاية من الترسانات الوطنية. وندعو أيضا الدول النووية التي شرعت في برامج نووية كبيرة الحجم إلى كفالة أن تتضمن تلك البرامج تدابير للسلامة كافية ومقبولة دوليا كي يتم التخفيف أو التقليل إلى أقصى حد من الإشعاعات النووية وغيرها من المواد الخطرة الناجمة عن الحوادث.

في عالم غير مستقر أصلا يعاني من الاضطراب المالي والاقتصادي، لا ترسم الحالة الراهنة للجهود المتعددة الأطراف لتحقيق نتائج بادية للعيان بشكل واضح في نزع السلاح وعدم الانتشار صورة جميلة. وفي الوقت نفسه، زادت النفقات العسكرية لتبلغ رقما هائلا هو ١,٣ ترليون دولار. ويشكل هذا الرقم نفقات هائلة مقارنة بالموارد المتواضعة نسبيا المطلوبة للأهداف الإنمائية للألفية التي ننادي بها جميعنا.

ونود أيضا أن نشدد على الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية والعناصر الأخرى من غير الدول، التي تسعى إلى الحصول على قدرات عسكرية غير مشروعة، بما فيها المواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، وكذلك قدرات الهجوم الحاسوبي. ولذلك نقدم دعما وتشجيعا للمبادرات التي ستدعم هدف القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن أنفسنا اتخذنا مجموعة من الإجراءات لتنفيذ خطوات مختلفة واردة في برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هذه اللجنة التي تحظى بتأييد واسع النطاق.

وفي هذا الصدد نود أيضا أن نؤكد على الحاجة إلى قيام آليات وهيئات الأمم المتحدة الملائمة، بما فيها مجلس الأمن، بتمكين الدول الأعضاء وبناء قدرتها على التنسيق وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي ينص على اتخاذ تدابير عملية لمراقبة وكشف واعتراض تهريب الأسلحة غير المشروع عبر الحدود وفي أعالي البحار في انتهاك للقوانين الوطنية والدولية.

وبصفتها بلدا يواجه خطر الإرهاب الذي تقف وراءه شبكات عبر وطنية، تعلمت سري لانكا من التجربة أن المراقبة الصارمة وآليات التنفيذ مطلوبة لتنفيذ القرارات مثل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي الوقت الحالي، تفتقر هذه النظم إلى الفعالية على صعيد الإمداد فيما يتعلق بعمليات الأسلحة غير المشروعة وهكذا تترك عبء التنفيذ على الجانب الذي يتضرر من هذه الأسلحة.

وستعمل سري لانكا مع مصر هذا العام أيضا لضمان اعتماد اللجنة الأولى قرارا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وكما أشار العديد من الوفود، يسعى هذا القرار إلى منع إدخال سباق التسلح في الفضاء

مسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ونشاطات المخاوف المتعلقة بالصعوبات الحالية في الأحداث وفي علاقات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحدونا الأمل أن تعالجها الأطراف المعنية بنجاح وأن تقوم عما قريب بإحياء المرحلة الثانية من المفاوضات.

ما فتى بلدي يولي أهمية عالية لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتعميمها على الصعيد العالمي. وقد شارك نائب وزير خارجية منغوليا في الاجتماع الوزاري للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود على هامش المناقشة العامة للجمعية، وأيد ما تمخض عنه من نتائج.

ونظرا لاستمرار الخلافات بشأن مسائل رئيسية في الدورتين السابقتين للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، نعتقد أنه ينبغي للدول أن تضاعف جهودها لمعالجة هذه الخلافات والتغلب عليها قبل أن تبدأ اللجنة أعمال دورتها الثالثة في العام القادم.

وتشيد منغوليا كثيرا بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يهدف إلى التأكد من استخدام التكنولوجيات والمعرفة النووية في الأغراض السلمية وحدها. وبما أن العديد من البلدان تتحول إلى الطاقة النووية بصفته مصدرا هاما للطاقة وبصفته محركا لتنميتها وتقدمها الاجتماعي، فلسوف يزداد الدور الذي تضطلع به الوكالة. وهناك في الوقت الحالي ٤٣٩ مفاعلا عاملا للطاقة النووية، و ٣٦ مفاعلا جديدا قيد الإنشاء. وقد أعرب حوالي ٥٠ بلدا عن رغبتها في النظر في إمكانية إدخال الطاقة النووية. وفي ظل هذه الظروف، سوف يزداد دور اتفاقات الضمانات ولا سيما البروتوكولات الإضافية. ولذا يدعو وفدي الدول التي لم تبرم بروتوكولات إضافية مع الوكالة أن تبرمها في أسرع وقت ممكن.

ويتعين على قرارات اللجنة الأولى وجدول أعمال برنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف، التي ستتوج بالاستعراض القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تمهد الطريق لوضع برنامج ذي مصداقية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يسعى إلى تقليل هذا العبء كي يتمكن مجتمع الأمم تدريجيا من تحقيق الأمن دون سلاح.

السيد جرجلسيخان (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية):
أود بادئ ذي بدء أن أهنيئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لقيادة عمل هذه اللجنة الهامة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في جلستنا الثانية ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. لذا سأدلي ببعض الملاحظات الإضافية من المنظور الوطني المنغولي.

يشاطر وفدي القلق المتزايد إزاء الصعوبات التي يواجهها اليوم نزع السلاح والأمن الدولي. فآلية نزع السلاح تعاني من القيود ونقص الأداء كليهما. وينطبق هذا بصورة خاصة على مؤتمر نزع السلاح. ونشيد بجهود رؤسائه الستة للخروج مما يسمى بالجمود الإجرائي، ونعرب عن الأمل في أن تحقق جهودهم عما قريب نتائج إيجابية.

لقد حدد متكلمون سابقون عن حق في هذه المناقشة البيئة الأمنية الدولية وانعدام الإرادة السياسية على أهما السببان الرئيسيان لتعطل العمل في هذه المنتديات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونشاط هذا التحليل ونؤيد الاقتراح بشأن استعراض الآليات الإجرائية لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩ كي نجعله أداة هامة في تعزيز الأهداف النبيلة المشتركة وليس السعي من أجل المصالح الوطنية الضيقة.

وما زالت المسائل النووية المتعلقة بإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصدر قلق للمجتمع الدولي. ويتعين معالجتها وحلها من خلال الحوار والدبلوماسية. ولقد أيدت حكومتي باستمرار الجهود المتعددة الأطراف لحل

لقد أصبح مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية عنصرا أساسيا للنظام العالمي لعدم الانتشار. وتعمل حكومتنا على إضفاء الصبغة المؤسسية على هذا المركز وتولي أهمية خاصة لإبرام معاهدة مع جارتها المباشرتين لتحديد شروط هذا المركز بصورة واضحة. وكما أشار تقرير الأمين العام عن هذا البند (A/63/122)، قدم مشروع المعاهدة الثلاثية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى جارتنا منغوليا المباشرتين لتنظر فيه. وفيما يتعلق بالمضمون، تشبه بنوده الرئيسية بنود المعاهدات الدولية الأخرى التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتبرز، في الوقت نفسه، علاقات حسن الجوار مع روسيا والصين. ويتوقع وفدي أن تكون المشاورات غير الرسمية بشأن المعاهدة الثلاثية المعقودة على هوامش اجتماعات هذه اللجنة مفيدة ومثمرة.

ويصادف هذا العام الذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العامة أول قرار بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية (القرار ٧٧/٥٣ دال). وسيقدم الوفد المنغولي مشروع قرار بشأن هذا البند يستند إلى القرارات السابقة التي اعتمدت بتوافق الآراء لتنظر فيه هذه اللجنة. ويحدونا الأمل، كما في السابق، أن يحظى المشروع بأوسع تأييد وأن يعتمد بتوافق الآراء.

رغم أن تخفيض أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها أمران هامان في ضمان السلم والأمن الدوليين، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتجاهل الأخطار التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تقتل وتشوه كل سنة آلاف الناس في جميع أنحاء العالم. ويرحب وفدي بالتقدم المحرز في هذا المجال، مثل التقدم الذي تحقق في الاجتماع الثالث الذي يُعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويرحب وفدي أيضا باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية، التي ستساعد في تحديد هذه الذخائر غير الإنسانية ووضع حد لاستعمالها.

منغوليا أحد البلدان التي تفكر في إدخال الطاقة النووية بصفتها وسيلة هامة لضمان أمن الطاقة وتعزيز أهداف التنمية الوطنية. وعما قريب سيقوم البرلمان بمناقشة واعتماد مشروع سياسة للدولة للطاقة النووية، بما في ذلك استغلال احتياطات البلاد من اليورانيوم، وخطة للتنفيذ ومشروع قانون شامل للذرة - أعدت كلها مع مراعاة معايير وشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية للسلامة والأمن.

وتقوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية بدور هام في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ولذا، نؤيد عقد المؤتمر الثاني المعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، لأننا نعتبره وسيلة هامة لتعزيز تعاون أعضاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تشكل أصلا حوالي ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي أعقاب القرارات التي اتخذها المؤتمر الأول المعقد في المكسيك في عام ٢٠٠٥، أنشأت منغوليا مركز اتصال للتعامل مع المسائل المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي كانت قد أنشأت علاقات رسمية مع مراكز الاتصال في وكالات المعاهدات الأخرى للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ورغبة من منغوليا في الإسهام في التحضيرات لمؤتمر المتابعة الثاني، فإنها أعربت عن استعدادها لاستضافة اجتماع مراكز الاتصال في ربيع عام ٢٠٠٩.

لقد مرت ثلاثة عقود منذ أن نظرت الجمعية العامة في دراسة شاملة عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية من جميع جوانبها، وانقضى حوالي عقد منذ أن اعتمدت المبادئ التوجيهية لإنشاء المناطق الجديدة الخالية من الأسلحة النووية. ويرى وفدي أن البيئة السياسية المتغيرة تتطلب دراسة جديدة لتقييم الدور الذي تؤديه ويمكن أن تؤديه في المستقبل المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي ومنع نشوب الصراعات.

٢٠١٠، الذي ينبغي أن يسفر عن ضمان فعالية المعاهدة وعالميتها.

ولا تقتصر كازاخستان على دعوة المجتمع الدولي إلى نزع سلاحه؛ فلقد أسهمت إسهاما تاريخيا في تعزيز الأمن الدولي. وفي تخليها عن الأسلحة النووية ورفضها الاحتفاظ برابع أكبر ترسانة نووية وتمسكها بالوفاء بالالتزامات الدولية تأكيدات هامة لرغبتنا في تعزيز التعاون العالمي في مجال الأمن ونزع السلاح.

لقد انضم بلدنا إلى جميع الصكوك الدولية لمنع أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والإشعاعية والكيميائية تقريبا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، صدقت كازاخستان على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وكازاخستان عضو نشط في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولتعزيز وتطوير أنشطة التفتيش في إطار المعاهدة، أيدت كازاخستان المبادرة الرامية إلى إجراء تجربة ميدانية متكاملة في أرض الاختبار النووي السابقة في سيميپالاتينسك في أيلول/سبتمبر من هذا العام. والواقع أن هذا الحدث يمثل تأكيدا لالتزامنا بتعزيز الأمن الدولي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وكان التوقيع على المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ مؤشرا واضحا على التزام بلدان المنطقة بمبدأي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وأصبح ذلك إسهامها الهام في الأمن العالمي. ومن الواضح أن التوقيع على المعاهدة في مدينة سيميپالاتينسك، وهي مركز الموقع السابق للتجارب النووية، كان حافلا بالرمزية من حيث عدم الانتشار النووي.

ومن العوامل الهامة في نجاح مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أنه جرى إعداد

في الختام، يشجع وفدي فريق الخبراء الحكوميين المعني بجدوى عقد معاهدة للالتجار بالأسلحة ونطاق هذه المعاهدة ومعالج مشروعاتها على مواصلة جهوده لصياغة معاهدة من شأنها أن تشرك بصورة حازمة جميع أصحاب المصلحة في العملية. وتجذب مغوليا إطارا معياريا واضحا في هذا المجال الهام.

السيد تانالينوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

لقد مر عام واحد بالضبط على اجتماعنا السابق، الذي أشرنا فيه إلى الجمود في عملية نزع السلاح النووي وضرورة اتخاذ تدابير محددة لتعزيز نظام الأمن الدولي. ومن دواعي الأسف أن الصراعات والتهديدات في العالم لم تتناقص. ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء، ما برح المجتمع الدولي عاجزا عن حل قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، احتفلنا بمرور أربعين عاما على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالرغم من النقد الموجه لهذه المعاهدة، ينبغي الاعتراف بأنها كانت وما زالت تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي والأساس الذي يقوم عليه نزع السلاح.

والتحدي الذي يواجهنا اليوم هو أن نكفل الفعالية لمعاهدة عدم الانتشار. وكما قد يدرك المندوبون، فقد اقترح الرئيس نور سلطان نازارباييف، رئيس كازاخستان، في خطاب له في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، المواءمة بين هذا العنصر الهام في نظام الأمن الدولي وبين الحقائق الجديدة التي يواجهها العالم. وفي هذا السياق، نرى من الضروري أن توضع تدابير فعالة للتأثير على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتجاوز بتصرفاتها إطار معاهدة عدم الانتشار ولمنع أي انسحاب من المعاهدة. وندعو الدول الأعضاء في هذه المعاهدة إلى توحيد الجهود تحقيقا لنجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة في عام

البروتوكول الإضافي. وتعتزم كازاخستان، التي يوجد بها واحد من أكبر احتياطات اليورانيوم الطبيعي في العالم، أن تسير على هذا الطريق، وأن تسمح بالمراقبة الدقيقة على التكنولوجيا من جانب الوكالة. ويشهد على اتخاذنا هذا الموقف أيضا تصديقنا على البروتوكول الإضافي للاتفاق بين كازاخستان والوكالة بشأن تطبيق الضمانات.

وفي هذه الأزمة المتعلقة بنظم عدم الانتشار، ثمة خطر فعلي من وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين. وكازاخستان من المشاركين بنشاط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي في إطارها نظمت عمليات مكافحة "الإرهاب الذري" وعقد المؤتمر الدولي للحماية المادية للمواد النووية في بلدنا هذا العام.

ومن المسائل الأخرى التي لم تحلّ بعد مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لما لها من أثر سلبي على الأمن وحقوق الإنسان والحالة الاجتماعية الاقتصادية في بلدان كثيرة، خاصة في مناطق الأزمات والمناطق الخارجة من صراعات في العالم. ولم يعد أي بلد اليوم بمنأى عن الاضطرابات في آليات الرقابة على ترسانات الأسلحة التقليدية. وقد نمت إلى علمنا حالات كثيرة اختفت فيها آلاف، بل وملايين الأسلحة ووقعت في أيدي غير معلومة.

وتؤيد كازاخستان الأحكام والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258) تأييدا كاملا وترى أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في مكافحة ذلك الخطر. ونرى أن اعتماد الوثيقة الختامية لاجتماع الدول الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨، يشكل تقدما فعليا في عملية مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة

هذه المبادرة برعاية الأمم المتحدة وبمساعدة نشطة من خبراءها. وقد اتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات في أوقات مختلفة دعما لفكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بعد التوقيع على معاهدة سيميالاتينسك، اتخذت الجمعية العامة بالأغلبية قرارا يؤيد إقامة هذه المنطقة بآسيا الوسطى (القرار ٦١/٨٨).

ويكمل برلمان جمهورية كازاخستان في الوقت الحالي عملية التصديق على المعاهدة. ولدينا ثقة بأن دخولها إلى حيز النفاذ سيزيد الثقة والثبات في العلاقات بين البلدان وسيضمن كذلك عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. ونرجو أن توقع الدول النووية في المستقبل القريب بموجب القواعد المعتمدة لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة، الذي ينص على تقديم ضمانات أمن سلبية لبلدان المنطقة بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها. وكازاخستان مستعدة للدخول في مشاورات مع بلدان الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

وتعتزم الدول الأعضاء في المعاهدة تقديم مشروع قرار تقليدي بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية خلال دورة الجمعية العامة الحالية، ونعوّل على التأيد الواسع النطاق لهذه الوثيقة من جانب الدول الأعضاء.

ورغم استمرار كازاخستان في مكافحة الخطر النووي، فهي تسلم أيضا بحق جميع الدول في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تحت مراقبة دولية صارمة، ولا سيما من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرى أنه يحق لكل دولة أن تطور التكنولوجيا النووية السلمية وأن تقيم محطات الطاقة النووية ما دامت الدولة المعنية تفي بجميع شروط الشفافية وفقا للاتفاقات المبرمة مع الوكالة، بما فيها

ويعرب وفدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما في اجتماعنا الثاني ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن ارتياحه لتقرير الأمين العام بشأن مختلف بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة وبما فيه من نظر تفصيلي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن اللجنة ستخصص الوقت الكافي وتبذل الجهد اللازم لإلقاء نظرة متعمقة على المسائل الهامة الكثيرة والأخطار المعنية وتجري تقييما واقعيًا لها تحقيقًا لهدفنا السامي المشترك، وهو صون السلام والأمن الدوليين.

ولا تزال تعددية الأطراف أكثر الوسائل موثوقة للتعامل الفعال مع القضايا العالمية الهامة مثل نزع السلاح. ولدى إثيوبيا اعتقاد راسخ بأن الاهتمام والمفاوضات على الصعيد المتعدد الأطراف من الأدوات ذات الأهمية البالغة لمعالجة المشاكل المعقدة المتنوعة المتعلقة بانتشار الأسلحة، التي تشكل بصفة متزايدة أخطارا فعلية على السلام والأمن الدوليين.

ورغم أن الأخطار المعروفة للجميع التي يسببها انتشار كل من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية تهدد السلام والأمن في جميع أجزاء المعمورة، فإن محصلة آثارها الضارة لا تزال متعددة الأوجه بالنسبة للعالم النامي، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وتواجه قارتنا، أفريقيا، التي تتألف من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على حد سواء، تحديات إنمائية كثيرة. ولا تملك أن تعوقها عن بذل الجهود لمواجهة تلك التحديات رعونة الإنتاج والتوزيع والنقل والاستخدام والاتجار بالأسلحة المدمرة من أي نوع. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما يقترب العام المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يعد معظمنا متأخرين عن تحقيقها باعتراف واسع النطاق. ومحاولة تحقيق التنمية الاجتماعية

وقد يصبح نموذجاً للتوصل إلى توافق آراء في آليات نزع السلاح الأخرى.

وموقف دولتنا مؤيد لضرورة إجراء البحوث واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولما فيه نفع جميع البلدان وبحقق مصلحتهم. وقد تكون زيادة عدد مقدمي القرار ذي الصلة في الجمعية العامة وما يتمتع به من تأييد إجماعي خطوة هامة نحو منع وقوع خطر حقيقي لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونقدر الجهود المبذولة في وضع معاهدة لمنع نشوب سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ولهذه المسألة أهمية خاصة في سياق العدد المتزايد من البلدان المشتركة في برامج الفضاء والتي تعتمد عليها.

ويقع في أرضنا واحد من أكبر مواني الفضاء في العالم، هو بايكونور. وتشارك كازاخستان مشاركة فعلية في التعاون الدولي في الفضاء بينما تعكف مهمة على إعداد برنامجها الفضائي الخاص. ولدينا اقتناع بأن الأمن في الفضاء الخارجي لا بد أن يظل إحدى المسائل الرئيسية على جدول أعمال المجتمع الدولي. وينبغي أن يمثل الفضاء الخارجي منطقة سلمية للتعاون لجميع البشر.

وفي ختام بياني، أود أن أعرب عن أملتي الصادق في أن يساعد اجتماعنا على تناول المسائل المرتبطة بترع السلاح العام والكامل.

السيد عليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة السيد سوازو على انتخابه رئيساً لهذه اللجنة، وأنؤكد ثقة وفدي في أن إدارته، وكفاءة المكتب في المساعدة والتيسير، ستؤديان بهذه اللجنة في أعمالها إلى النجاح وإلى إنجاز ولاياتها وأهدافها. كما أود أن أحيي مكتب اللجنة، وبصفة خاصة أمينها المحنك والقدير، السيد جارمو ساريغا.

هواجسنا وجهودنا لا تقتصر بحال من الأحوال على تلك الأنواع من الأسلحة؛ فما زال القلق يساورنا إزاء الأنواع الأخرى من الأسلحة، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، تبعاً لمدى انتشارها وآثارها في المنطقة دون الإقليمية بصفة عامة وداخل إثيوبيا. ويرتبط الجزء الأكبر من الشواغل الإقليمية بصفة عامة في الوقت الراهن بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالألغام ومختلف أنواع الذخائر المتفجرة.

وبناء عليه، تحاول إثيوبيا جاهدة أن تؤدي الدور الجدير بها، والمحوري أحياناً، في هذا الصدد، وخاصة على الصعيد دون الإقليمي، حيث تنسق الدول جهودها لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة داخل المؤسسات دون الإقليمية المنشأة لتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وإعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وعلى الصعيد دون الإقليمي، إعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والبروتوكول الخاص به.

وفي هذا الصدد، من المهم التشديد على أن المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أنشئ بموجب بروتوكول نيروبي والذي تنتمي إثيوبيا لعضويته يتيح للدول الأعضاء فيه اتخاذ عدد من الإجراءات العملية المناسبة لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر غير المشروعة وانتشارها هي وغيرها من المواد المدمرة المرتبطة بها ومكافحتها والقضاء عليهما داخل المناطق الخاضعة لولايتها، ولتعزيز التعاون الإقليمي الضروري في هذا الصدد.

والاقتصادية الحقيقية ومن ثم لا يمكن أن يتلزم إدخال التحسينات على مستوى معيشة الغالبية الفقيرة مع تكديس الأسلحة والتسلح الصارخ.

ومنطقتنا دون الإقليمية، منطقة القرن الأفريقي، معروفة بأنها واحدة من أكثر المناطق اضطراباً وأشدّها تضرراً في العالم. وهي لا تزال تعاني من الآثار السلبية المتنوعة للتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية. وبالنظر إلى تذبذب الحالة السياسية والأمنية السائدة في كثير من بقاع هذه المنطقة دون الإقليمية، تعتمد بعض الجهات الفاعلة المختلفة في الداخل والخارج، منها جهات فاعلة من غير الدول، كل فرصة متاحة لاستخدامها بمثابة ساحة لإلقاء النفايات، وطريقاً مريحاً للتهريب أو قناة لنقل واستخدام الأسلحة المختلفة بطرق غير مشروعة، مما يزيد بعض حالات الصراع التي نكبت بها المنطقة سوءاً وتعقيداً.

وهكذا فإن الأسلحة المتنوعة التي ما زالت تغمر المنطقة دون الإقليمية وتتجاوزها إلى غيرها من المناطق لا تقتصر آثارها الضارة والمؤذية على أمن جميع الدول، بتأجيج الصراعات القديمة والجديدة وتشجيع الجريمة المنظمة، بل، وأهم من ذلك، تنال من التقدم المحرز في محاولات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الهزيلة التي تضطلع بها جميع الدول داخل هذه المنطقة دون الإقليمية. وهذا هو السبب الرئيسي في أن حكومة إثيوبيا تعلق أهمية كبيرة على مسألة تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي بصفة عامة والصعيد الإقليمي بصفة خاصة.

وفي ضوء ما سلف، ما زال بلدي يبدل قصارى وسعه ليرقى إلى مستوى التزاماته الدولية والإقليمية والتزاماته بموجب المعاهدات، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. غير أن

اتخذنا تدابير متتالية على الصعيد الوطني، من بينها إنشاء وكالة حكومية منفصلة بحكم القانون لتكون مركز تنسيق للتنفيذ والمتابعة بشأن التزاماتنا بموجب الاتفاقية.

وفي السنوات الأخيرة، كما كان الحال في الماضي، كان تركيز الحكومة الرئيسي على القيام بأنشطة واسعة النطاق لتطهير الألغام. وبناء على ذلك، تم بالفعل تطهير ٦٧٣ ٠٠٠ متر مربع من الأرض من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وبفضل نجاح هذه الحملة، تيسر لعدد من المجتمعات المحلية التي تعين عليها أن تواجه الخطر الشديد الكامن في العيش في المناطق التي كانت في السابق مأهولة بالألغام الأرضية - تيسر لها الحصول على أراض آمنة يمكن لها أن تستغلها في أية أغراض إنمائية. ومن حيث خلق الوعي الجماهيري، تم توفير التعليم بمخاطر الألغام لمجتمعات محلية منتقاة من المجتمعات المعرضة لخطر الألغام الأرضية منذ عام ٢٠٠٣، وهذه المهمة الحاسمة مستمرة حتى اليوم بطريقة مستدامة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة

وفي هذا الصدد، من دواعي الشعور بالامتنان حقاً لوفدي أن يسترعي انتباه هذه اللجنة الموقرة إلى أن إثيوبيا، من باب التزامها بنجاح الجهود العالمية والإقليمية لاستئصال الألغام الأرضية، قدمت حسب الأصول تقريرها الوطني - المستكمل بآخر المعلومات - عن وضع تنفيذ اتفاقية أوتواو الخاصة بالألغام الأرضية إلى وكالة الأمم المتحدة المختصة المكلفة بولاية ومسؤولية المتابعة بشأن هذه المسألة المحددة.

ويرحب وفدي بعمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ لمتابعة المسائل المتعلقة بصياغة المعاهدة الدولية بشأن الاتجار بالأسلحة التي ظهرت فكرتها إلى الوجود قبل سنتين، والتي بلغت الآن مرحلة مشجعة في تطويرها. ويحدونا الأمل أن

وبالنظر إلى الحالة على الصعيد الوطني، من المهم التشديد على أن المستورد الوحيد للأسلحة النارية في إثيوبيا هو الحكومة، كما ينص على ذلك القانون، وأن الأسلحة التي يتم إدخالها إلى البلد على هذا النحو القصد منها هو استخدام أجهزة إنفاذ القوانين. ولدى الحكومة جميع الآليات القانونية الملائمة لمنع استيراد الأسلحة أو نقلها بطريقة غير مشروعة من جانب كيانات غير مأذون لها إلى جهات أخرى غير قانونية. كما تدير الحكومة برامج للتوعية العامة وبناء الثقة لكشف مختلف المشاكل والآثار الضارة المرتبطة بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل سليم ولمكافحتها. علاوة على ذلك، يتم على الملأ تدمير الأسلحة الفائضة غير القانونية المصادرة من حائزيها، ويجري أيضاً على نحو مشجع تسليمها طوعاً، وهو ما تشجع عليه الحكومة.

وقد قامت لجنة الشرطة الاتحادية الإثيوبية، التي عينتها الحكومة وكالة للتنسيق بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بعدد من الأنشطة في هذا المجال. ففي الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧ وحدها، صودر ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ قطعة سلاح صغير وخفيف، وتم تدميرها. وقد أبلغ المركز الإقليمي على النحو الواجب بهذا الإنجاز الوطني، بما في ذلك الأرقام التي ذكرتها من فوري.

غير أن الألغام الأرضية، من جهة أخرى، لا تزال تشكل سبباً للقلق الخطير في منطقتنا دون الإقليمية. وإثيوبيا واحدة من أكثر البلدان المتضررة من الألغام الأرضية. وكان ذلك هو السبب في أن بلدنا كان من المفاوضين الأول ومن أول الأطراف في اتفاقية أوتواو المتعلقة بالألغام الأرضية، وهذا في الواقع أمر معروف للجميع. وتبذل حكومة إثيوبيا من جانبها قصارى وسعها لتكفل ترجمة الالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاقية إلى إجراءات عملية. وتحقيقاً لتلك الغاية،

وأصبحت محاصرتهم في منطقة جغرافية واحدة أكثر صعوبة. وأصبح أكثر صعوبة أيضا التمييز بين ما يعتبر سلاحا وما لا يعتبر سلاحا. فالنجاحات التكنولوجية جعلت انتشار أسلحة الدمار الشامل والشبكات المرتبطة بها وموادها أسهل بكثير. وإن التدفق الحر للمعلومات والمواد والأفراد يضاعف من صعوبة منع الانتشار في بيئة اليوم.

وإذ يواجه المجتمع هذه التحديات فإنه يتحتم عليه أن يقوي جهوده لمعالجة مسائل نزع السلاح ومنع الانتشار. وإن المبادرات والنهج التقليدية تجاه منع الانتشار يلزم استكمالها بتدابير لا تتماشى مع القانون الدولي فحسب وإنما يمكن أيضا أن تساعد الدول بطريقة عملية فعالة.

إن سنغافورة، بصفتها الحطة المركزية العالمية للنقل العابر وعضوا مسؤولا بالمجتمع الدولي، اتخذت تدابير حاسمة لتقوية نظامها لضوابط الصادرات بقصد تنفيذ التدابير المنسقة الفعالة لتعطيل النقل المحظور للمواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وهذا هو التزامها تجاه منع الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، ودعما لتلك الجهود، تشارك سنغافورة في مبادرة أمن الحوايات والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار كليهما.

وسنغافورة، باعتبارها بلدا صغيرا، تظل تشعر بعميق القلق من كون الأسلحة النووية لا تزال موجودة. وإننا نحث كل أعضاء المجتمع الدولي على العمل سوياً من أجل تصفية الأسلحة النووية. ولبلوغ هذه الغاية يتسم التعاون العالمي في نزع السلاح ومنع الانتشار بأهمية حاسمة. وهذا يتطلب نهجا متعدد الأطراف مرتكزا على سيادة القانون. وإن المعاهدات والاتفاقيات، خاصة تلك المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، يجب أن تشهد تنفيذا ملموسا للالتزامات حتى تحتفظ بوجاهتها. وحتى تكون فعالة بصورة تامة فإنها يجب أيضا أن تكون عالمية. وقد دأبت سنغافورة على دعم صكوك منع الانتشار المتعددة الأطراف التي تخدم مصالح

تضيف هذه الدورة مساهمة إيجابية وأن تضفي زحما على التقدم الجاري في هذا الصدد.

قبل احتتام وفدي كلمته يود أن يغتنم هذه الفرصة السانحة ليسجل أن إثيوبيا تعيد رسميا مرة أخرى تأكيد التزامها بدون أي تحفظ بالاضطلاع بجميع واجباتها التعاهدية وبالتمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تغطي شتى المسائل في دنيا نزع السلاح.

اسمحوا لي أن أختتم بشكر شركائنا على مساعدتهم السخية لنا في جهودنا المتواصلة لمكافحة ومنع انتشار الأسلحة، لا سيما الاتجار والنقل المحظور بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الوقت ذاته، أود أن أهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدته لمساعدتنا النبيلة التي تتطلب مصادر كثيرة، وأن يقدم دعما محددا ملموسا يمكن أن يغير الأقوال والوعود إلى أعمال فعلية وإجراءات حقيقية في الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أكرر الرجاء بأن تتقيد الوفود بالحدود الزمنية للإدلاء ببياناتها.

السيدة كويك بوه هيوك (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وبتهنئة أعضاء المكتب على انتخابهم. ووفدي يتطلع إلى العمل معكم أثناء اضطلاعنا بمهمتنا في الأسابيع القليلة التالية.

ما فتئنا نواجه تحديات متزايدة التعقيد في سعينا إلى السلم والأمن. فقد بدأت تظهر جبهات جديدة في حربنا الشاملة ضد الإرهاب، حتى مع مواصلة الجهود الجارية المتعددة الأطراف في أماكن مثل أفغانستان والعراق. ففي عالم اليوم المترابط أصبح الإرهابيون أقدر على تسديد ضرباتهم بسهولة وفعالية فيما وراء الحدود الوطنية،

إننا نؤمن بأن البنود الرئيسية الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - نزع السلاح ومنع الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية من قبل كل الدول - تشكل حجر زاوية نظام منع الانتشار. ويجب تناولها بصورة متساوية وبطريقة متوازنة على أساس اللاتنقيائية.

نزع السلاح والتنمية تربطهما رابطة وثيقة. فترع السلاح مكون هام من صرح التنمية المستدامة، التي تتسم بأهمية جوهرية في النهوض بالأمن البشري وبحقوق الإنسان. والأمن لا يمكن أن تضمنه الدول فرادى وفي عزلة. إنه يتطلب جهودنا الجماعية. ولهذا السبب يجب أن يعطي المجتمع الدولية الأولوية لتعددية الأطراف.

وفي هذا الصدد تؤكد كينيا على أهمية دور مؤتمر نزع السلاح في جنيف، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لمعاهدات نزع السلاح. لكننا نشعر بالقلق من قلة التقدم في المؤتمر منذ ما يقرب من عقد كامل. ويحدونا الأمل أن الجهود الهائلة التي بذلها رؤساء دورة ٢٠٠٧ ستمر عما قريب. فهي ستعطي زحماً للمفاوضات المضمونية بشأن برنامج عمل مستند إلى مبدأي التوازن واللاتنقيائية. وكينيا تنضم إلى موجهي الدعوات بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

الأسلحة التقليدية ما زالت تترك وطأها المدمرة، خاصة على البلدان النامية. فهي تغذي الحروب الأهلية وغيرها من الصراعات فتسبب الأذى لملايين الناس، لا سيما في أفريقيا. وكينيا تكرر تأييدها برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالسمنة غير المشروعة.

الجهود التي يبذلها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للمواءمة بين أنشطة الدول

الأمن والاستقرار الدوليين. ونكرر دعمنا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وفي منطقتنا الأقرب، لدينا منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية.

والى جانب التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان تظل الرغبة في السلام والأمن إحدى الركائز الأساسية التي بنيت عليها الأمم المتحدة. وبالتالي يجب أن تتوخى الأمم المتحدة اليقظة والحذر وأن تواصل تأدية دور رائد في إيجاد الحلول للمسائل الأمنية على جدول الأعمال وإيجاد الطرق العملية التي تيسر لنا التعاون بعضنا مع بعض. لذا يود وفدي أن يعرب عن الأمل والثقة بأن هذه اللجنة، تحت قيادتكم المقتدرة، سيدي، ستتمكن من العمل في سبيل نجاح نظم نزع السلاح ومنع الانتشار.

السيد سالم (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أهئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرؤس هذه اللجنة. وأهني أيضاً أعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أن أطمئنكم على دعم وتعاون وفدي.

نود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا الموقر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

يشعر وفدي وأشعر أنا أيضاً بسعادة غامرة للمساهمة في هذه المناقشة العامة حول نزع السلاح والأمن الدولي. وأود في البداية أن أعيد تأكيد التزام كينيا ببذل الجهود الهادفة إلى تقوية نزع السلاح. إن نزع السلاح العام الكامل يجب أن يكون أعلى هدف لنا. ويجب علينا ألا نستسلم ونتوقف عن بذل جهودنا الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية. ورغم التشاؤم الذي تقتن به هذه المناقشات حول نزع السلاح، تؤمن كينيا إيماناً ثابتاً بأن نزع السلاح أداة صالحة لتقليل إمكانيات ومخاطر الصراع. وإننا نؤيد الأخذ بنهج متعدد الأطراف تجاه نزع السلاح.

الأمم المتحدة تجسيد لإيماننا بفوائد الإجراءات الجماعية والنهج المتعددة الأطراف في حل المشاكل العالمية المتصلة بالسلام والاستقرار والتنمية على صعيد الكرة الأرضية. ويرتكز نهج الهند نحو معالجة المسائل المتصلة بترع السلاح والأمن الدولي - ولاية اللجنة الأولى - على إيماننا بأن التحديات العالمية المعاصرة يمكن حلها على خير وجه من خلال الجهود الجماعية المشبعة بروح تعددية الأطراف الأصيلة. ويجب علينا أن نعمل سوياً في تعاون وشراكة لمواجهة التهديدات المحدقة بالأمن الدولي، القديمة والجديدة على السواء، وأن نبين روحاً جديدة من وحدة الهدف والرؤيا للدفع قدماً بأهداف ومرامي نزع السلاح ومنع الانتشار على صعيد العالم.

والهند تولي أقصى أهمية لهدف نزع السلاح النووي، كما هو مجسد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح. وفي هذا العام سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لخطة العمل من أجل إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف، التي اقترحها رئيس الوزراء رجيف غاندي على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لترع السلاح. وإن التزام الهند بترع السلاح النووي العالمي اللاممييزي المفضي إلى التصفية التامة للأسلحة النووية كان قد كرره رئيس وزرائنا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ووزير خارجيتنا في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وعندما خاطب رئيس وزرائنا منموهان سنغ الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، كرر الاقتراح الهندي بإبرام اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة النووية وتنص على تصفيتها الكاملة في إطار زمني محدد.

ولئن كانت نهاية الحرب الباردة قد خلقت فضاءً جديداً للعمل بشأن نزع السلاح العالمي، مع تحقق نتائج ملحوظة مثل إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تحظر، على

الأعضاء وتنسيقها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي لتخفيض أعداد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جهوداً محمودة. وإننا نقدر الدعم الذي تقدمه الدول الشريكة للمركز. وكينيا ستواصل الاضطلاع بدور نشيط في المساهمة في سبيل معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هذه.

ويسعدني أن أبلغ اللجنة بأن مؤتمراً إقليمياً أفريقياً انعقد تحت شعار "معاهدة الاتجار بالأسلحة وعمليات نقل الأسلحة والتنمية" في نيروبي في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وإن الوثيقة الختامية للمؤتمر ستعرض قريباً على هذه اللجنة.

ويرحب وفدي بالتقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة فريق الخبراء الحكوميين المكلف بدراسة جدوى ونطاق ومعايير معاهدة للاتجار بالأسلحة. وكينيا ملتزمة بعملية مفتوحة تشترك فيها جميع الدول، ويحدونا الأمل أن تفضي إلى معاهدة للاتجار بالأسلحة ملزمة قانوناً. وإننا نؤمن بأن من شأن معاهدة للاتجار بالأسلحة أن تكفل ممارسة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة مسؤولة.

أخيراً، أحث كل الوفود على العمل معا بروح التعاون حتى يتسنى لنا أن نحرز أهدافنا الجماعية. إن المخاطر عظيمة ولكننا بالعمل معا يمكن أن ننجح. وكينيا لن تبخل بدعمها.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): الوفد الهندي يهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونود أن نظمئكم على تعاوننا التام في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. والهند تعلن تأييدها للبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وإن الإشارة في ذلك البيان إلى عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتعلق بوجهات نظر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تعبر عن موقف الهند.

دولية متسقة وتعاونية. وإن الهند تدعم تلك الجهود الهادفة إلى تحقيق أهداف عدم الانتشار العالمية. وإن توسيع نطاق التعاون حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بزيادة نصيب الطاقة النووية كمصدر للطاقة خال من التلوث، بطريقة تكون آمنة مأمونة ومتسقة مع أهداف منع الانتشار، سترك تأثيرا إيجابيا على أمن الطاقة العالمية والجهود الدولية الرامية إلى محاربة تغير المناخ. وإننا نولي الأهمية للدفع قدما بهذه العملية من خلال الحوار والتعاون المتبادل الفائدة مع شركائنا الدوليين.

وتؤيد الهند التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون عالمية ولا تمييزية ويمكن التحقق منها. وقد انضمت الهند إلى توافق الآراء، المنعكس في القرار ٧٥/٤٨ (لام)، الذي توخى وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كمساهمة كبيرة في منع الانتشار النووي من كل جوانبه. وتؤيد الجهود الرامية إلى بناء توافق الآراء الدولي الضروري لتمكين مؤتمر نزع السلاح من التحرك قدما بشأن هذه المسألة الهامة. وقد واصلت الهند الامتثال للوقف الاختياري لتجارب التفجيرات النووية.

وتؤيد الهند المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على ترتيبات دولية فعالة لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وقد تمسكت الهند، كجزء من رادعها النووي الأدنى الموثوق به، بسياسة "عدم البدء باستعمال" الأسلحة النووية وبعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهي مستعدة لتحويل هذه التعهدات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف.

وتؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي الحالي لكفالة سلامة وأمن الممتلكات

أساس عالمي غير تمييزي، فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، فإن هدف نزع السلاح النووي ظل بعيد المنال. وإننا نثيب باللجنة الأولى أن ترسخ الرسالة، التي يردد صداها الآن سياسيون بارزون وخبراء في هذا المجال، سعيا إلى توليد زخم جديد لتحقيق هدف تخليص العالم من الأسلحة النووية. ويجب ألا يدخر أي جهد لبناء توافق الآراء لبلوغ هذه الغاية.

لقد تقدمت الهند، في الجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح على السواء، مجموعة من التدابير العملية لتحفيز المناقشة والنهوض بتوافق الآراء حول طريق المضي قدما. وإن التدابير التي اقترحناها تتضمن إعادة تأكيد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها القاطع بهدف التصفية الكاملة للأسلحة النووية؛ تخفيض مرتبة الأهمية المعطاة للأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛ وبالنظر إلى مدى الأسلحة النووية الشامل للكرة الأرضية وإلى ضررها الشديد، يتعين أن تعتمد الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير لتخفيض الخطر النووي، بما في ذلك مخاطر الحرب النووية العارضة، وأن تلغي حالة استنفار الأسلحة النووية لمنع الاستعمال غير المقصود أو العارض؛ التفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية على "عدم البدء في استخدام" الأسلحة النووية؛ التفاوض على اتفاق عالمي ملزم قانونا على عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ التفاوض على اتفاقية على الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير وحزن واستعمال الأسلحة النووية وتنص على تدميرها، بما يفضي إلى تصفية عالمية لا تمييزية يمكن التحقق منها للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

من الواضح أن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي عمليتان تعضد إحداهما الأخرى وتتطلبان جهودا

قدمها لنا. وأود أن أعطيه الكلمة بصفته الممثل الدائم للسنغال والرئيس السابق لهذه اللجنة.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بصفتي سلفكم المباشر، سيدي الرئيس، وبصفتي شخصا يقدر خصالكم الإنسانية الكبيرة وإلمامكم بالمسائل المعروضة على هذه اللجنة، لا بد في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أحر تهاني وتهاني وفدي وأن أؤكد لكم على تعاوننا التام والكامل. كما نهنئ زملائنا الآخرين أعضاء المكتب.

وتؤيد السنغال البيانين اللذين أدلت بهما نيحيريا وإندونيسيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، على الترتيب.

وما انفك النظام العالمي لترع السلاح ومنع الانتشار يواجه لبضع سنوات الآن عددا من العقبات التي تعوق بشكل جدي إحراز التقدم الذي يحق للدول الأعضاء أن تتوقعه في هذا المجال. وبغية التغلب على هذه العقبات، علينا أن نقدم استجابة جماعية، وتكون ناجمة من الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتكمن قوتها في إرادتنا المشتركة للتعرف على حالات الجمود والتصدي لها معا بغية تسويتها. وهذه القيود تمنعنا من إحراز تقدم في المفاوضات لإبرام معاهدات أخرى، مثل المعاهدات بشأن الأسلحة النووية وأسلحة الفضاء والمواد الانشطارية.

ويبدو أن الإجراءات ذات الأولوية التالية ضرورية من أجل أن نحرز تقدما في جدول أعمال نزع السلاح وهي: إزالة عدم الثقة والشك المحيط بمسألة نزع السلاح، وتعزيز سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باتخاذ التدابير اللازمة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالأضطلاع بالمفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر المواد الانشطارية. وفي هذه الأثناء، لا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد بناء الثقة بتقديم الضمانات الأمنية إلى الدول

الفضائية ولمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. ولئن كنا نعرف أنه لا يوجد نظام قانوني يحكم اقتناء واستخدام القذائف، فإننا نؤمن بأن أي مبادرة لمعالجة تلك الشواغل بطريقة مستدامة وشاملة ينبغي أن تأتي من خلال عملية اشتمالية مرتكزة على مبدأ الأمن المتكافئ المشروع.

وأسهمت الهند إسهاما فعالا في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأننا نرى أن من الضروري قطع الصلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والإرهاب والجريمة المنظمة. وما زلنا ملتزمين التزاما قويا نحو عملية اتفاقية الأسلحة التقليدية، التي توفر المنتدى الوحيد ذا الطابع العالمي الذي يجمع كل المنتجين والمستخدمين الرئيسيين للأسلحة التقليدية الرئيسية، وبذلك كفالة أن يكون للصكوك التي تنشأ أفق أكبر لإحداث تأثير ذي مغزى على أرض الواقع.

وكما هو الحال في العام السابق، تسعى الهند للحصول على تأييد اللجنة الأولى للقرارات الثلاثة التالية: القرار بشأن اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية، والقرار بشأن الحد من الخطر النووي، والقرار بشأن التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وبغية توفير الوقت خلال المناقشة العامة سندي بياننا المفصل بشأن هذه القرارات خلال الوقت المخصص لذلك الغرض.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي، على التزام الهند القوي بالعمل معا لكفالة إحراز نتائج ناجحة في مداولات هذه اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرفني ويسعدني كثيرا أن أعطي الكلمة الآن للسفير بول بادجي، سلفي الرئيس السابق لهذه اللجنة، الذي ندين له بقدر كبير من أوجه التقدم الذي أحرزناه في الدورة السابقة. وأود أن أعرب عن امتناني الشخصي بالذات على كل الدعم والمساعدة التي

الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن إصدار وثيقة ختامية (انظر A/CONF.192/BMS/2008/3) بشأن النقاط الأساسية، وهي تحديدا، التعاون الدولي وتقديم المساعدة، والسمسرة غير المشروعة، وإدارة المخزونات، والتخلص من الفائض، ووضع العلامات على الأسلحة وتعقبها. وعلى الدول الأعضاء الآن أن تبدي إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ تلك التوصيات. وفي الواقع، وبعد سبعة أعوام من اعتماد برنامج العمل، نرى أن المعاناة الناجمة من جراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد ازدادت، وهي بذلك تعرض للخطر الجهود التي تبذل في عدد من المناطق لكفالة تحقيق السلام والتنمية.

ونحن نرحب بتوافق الآراء في إطار فريق الخبراء على عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة، ومجدونا الأمل في أن تتم الموافقة بالإجماع على مشروع القرار بشأن هذه المسألة في اللجنة الأولى هذا العام. ولا بد أن يبقى قويا التزامنا نحو هذه المسألة ريثما يتم إبرام معاهدة ملزمة. وعلينا أيضا أن نبدي نفس التصميم بحيث يصبح الصك بشأن وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقب هذه الأسلحة صكاً ملزماً قانوناً ويتم اعتماد صك مماثل بشأن السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الخفيفة.

إن إخلاء العالم من الألغام المضادة للأفراد سيتطلب قبولاً عالمياً لاتفاقية أوتوا بشأن الألغام الأرضية والتنفيذ الكامل للصك الذي دعت إليه تلك الوثيقة. ولذلك لا بد أن تظل أولوية التنفيذ الفعال لاتفاقية أوتوا بشأن الألغام المضادة للأفراد، والسنغال تدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك، بغية الإسهام في الجهود المستمرة.

ويشدد بلدي مرة أخرى على أنه من خلال التعاون المتعدد الأطراف والمستند إلى الإرادة السياسية القوية للدول الأعضاء وحده سنتمكن من التغلب على العقبات الحالية

غير الحائزة للأسلحة النووية. وعليها أن تشجع زيادة التمسك بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ويجب عليها أن تؤكد مجدداً على حقوق البلدان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ومع ذلك، فإن الأسلحة النووية لا تشكل الأولوية الوحيدة في الوقت الحاضر. وفي الواقع، علينا أيضاً أن نتحكم بصورة أفضل في أسلحة الدمار الشامل وفي الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد يشكل سجل الأسلحة التقليدية أداة مفيدة للغاية وينبغي المحافظة عليه وتحسينه.

كما يلزمنا أن نعمل على إضفاء الطابع العالمي على اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. وتم إحراز نتائج تدعو إلى التشجيع خلال المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ومع ذلك، يلزمنا التنفيذ الفعال لأحكام هذه الاتفاقية المتصلة بالتعاون الدولي إذا أردنا زيادة السيطرة على الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالقذائف، يسر السنغال أن تنوه بنشر تقرير فريق الخبراء الحكوميين (A/63/176)، الذي نوقش هنا، ويقترح اعتماد القواعد القانونية الدولية.

ونشعر بالسرور لاعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية، في دبلن، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وذلك يشكل إحراز تقدم حاسم في حماية المدنيين وفي تعزيز القانون الإنساني الدولي. ونناشد جميع الدول إنجاح حفل التوقيع على الاتفاقية، المقرر إقامته في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في أوصلو، والحصول على عمليات التصديق التي تبلغ ٣٠ تصديقاً اللازمة لبدء نفاذ الاتفاقية قبل أيار/مايو ٢٠٠٩.

ويشعر بلدي بالسرور لأنه، في تموز/يوليه الماضي، أسفر الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة

ومع ذلك، تلاحظ زامبيا مع شعور بالقلق أن أفق الحياة اليوم في عالم خال من الأسلحة النووية أصبح أهدأ منالما كان عليه الحال قبل أربعة عقود، مع استحداث بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر الترسانات المتطورة لتلك الأسلحة بل والمزيد منها. وبغية وقف هذه الحالة، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستجمع الإرادة السياسية والمرونة لاتخاذ تدابير لكفالة الامتثال الكامل لتنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، على دول المرفق ٢ المتبقية أن تصدق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية بغية دخول تلك المعاهدة حيز التنفيذ.

وما زال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقل هذه الأسلحة يؤجج الصراعات الداخلية والإقليمية، وبذلك يمثل تهديدا جديا للسلام والاستقرار والتنمية، وخاصة في العديد من مناطق العالم النامي. وفي هذا الصدد، تود زامبيا أن تنوه بالإسهام الإيجابي الذي يقدمه الصك الدولي للتعقب في مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشاط الدول الأعضاء الأخرى ومنظمات المجتمع المدني الدعوة إلى التنفيذ الكامل لصك دولي للتعقب بغية تمكين الدول من تحديد وتعقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبطريقة حسنة التوقيت وموثوق بها.

وفضلا عن ذلك، ترحب زامبيا بالتقدم الذي أحرز في تموز/يوليه ٢٠٠٨، في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه لعام ٢٠٠١. وفي الواقع، تمثل الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٨ (انظر A/CONF.192/BMS/2008/3) إحراز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى تنظيم انتشار الأسلحة التقليدية والحد من انتشارها. وفي الوقت المناسب، ستقدم زامبيا

والتصدي للتحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن التشكيك في فائدة هيئات بعينها تابعة لآلية الأمم المتحدة لزرع السلاح أمر غير بناء، نظرا لأن استمرار حالة الجمود في إطار تلك الهيئات لا يعكس سوى عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السفير بادجي. وأود أن أعرب لكم ليس عن امتناني الشخصي فحسب بل أيضا عن امتنان جميع أعضاء اللجنة على العمل الممتاز الذي اضطلعتم به بصفتمكم رئيس هذه اللجنة في الدورة السابقة.

السيدة لزونغو ميامبوه (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): باسم وفدي، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، وأعرب عن تمياني لأعضاء المكتب الآخرين. إنني على ثقة بأنكم ستتولون رئاسة أعمال اللجنة بنجاح، وأؤكد لكم على دعم وفدي الكامل.

وتؤيد زامبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا، اللذان تكلمتا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على الترتيب.

إننا، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، اعتمدنا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمعاهدات الإقليمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مثل معاهدتي بيليندابا وتلاتيلولكو، واتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات التي يتمثل هدفها في نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإضافة إلى ذلك، اتخذت قرارات بشأن نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية، مثل القرار ٦٢/٦١، تدعو على السواء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل في متابعة وتحقيق الأهداف المشتركة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

أحكام والتزامات مختلف المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة والالتزام بهذه الأحكام والالتزامات. ومن شأن المبلغ البالغ قدره ١,٣ ترليون دولار الذي ينفق سنويا على الأسلحة في جميع أرجاء العالم أن يقطع شوطا طويلا في معالجة شواغل البلدان النامية ويسيئهم في الهدف المتمثل في تحقيق عالم أكثر أمنا وسلاما وملائما للبيئة.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في دورتها لعام ٢٠٠٨ وأود أن أؤكد لكم على تقديم جنوب أفريقيا الدعم والتعاون الكاملين.

ويؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها في جلستنا الثانية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والجموعة الأفريقية وائتلاف البرنامج الجديد.

إننا نجتمع في وقت يواجه نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة تحديات جدية بسبب عدم إحراز تقدم في تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل. وبالرغم من هذا العيب، تأمل جنوب أفريقيا أن تسعى دورة اللجنة الأولى لهذا العام سعيًا جادًا للتوصل إلى توافق للآراء على المسائل الهامة المعروضة علينا التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على السلام والأمن الدوليين.

وقد حذرت جنوب أفريقيا مرارا وتكرارا من أنه طالما أنه توجد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فستكون هناك دول أخرى تتطلع إلى حيازة هذه الأسلحة. وترى جنوب أفريقيا أن استمرار حيازة الأسلحة النووية أو استبقاء بعض الدول لخيار الأسلحة النووية سيكرس خطر استخدام هذه الأسلحة أو وقوعها في أيدي الأطراف من غير الدول. وتعتقد جنوب أفريقيا أن حيازة هذه الأسلحة لا تؤدي إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

احتياجاتها من المساعدة المالية والتقنية وبالمشاريع المقرر تنفيذها للتمكين من التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

كما نرحب بالجهود الرامية إلى إبرام معاهدة دولية للاتجار بالأسلحة، لأن تلك المعاهدة ستراقب النقل غير المسؤول وغير المشروع للأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، قامت زامبيا، بالنيابة عن أفريقيا، بتنسيق المناقشات بشأن هذه الاتفاقية الهامة للغاية. وعقب المؤتمر الأفريقي بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في كمبالا، وتمشيا مع خطة عمل كمبالا التي اعتمدت خلال المؤتمر، نتوقع أن توقع جميع الدول الأفريقية على اتفاقية الذخائر العنقودية في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. كما نناشد جميع الدول الأخرى أن تحذو حذوها بحيث يتم القضاء على الذخائر العنقودية في نهاية المطاف.

إن زامبيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ما زالت تبدي التزامها في تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. وابتداء من عام ٢٠٠٧، تم إنفاق مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار تقريبا على تطهير ٧ مناطق من ٤١ منطقة في بلدنا معروف أنها مزروعة بالألغام، فضلا عن إجراء بعض الدراسات الاستقصائية الأولية على نطاق البلد لتحديد المناطق الأخرى المحتملة تلوثها بالألغام. ونناشد شركاءنا المتعاونين والمجتمع الدولي قاطبة دعم جهودنا الوطنية في هذا الصدد، بما في ذلك الحد من أخطار الألغام. وستمكن إزالة التلوث من المناطق من مشاركة السكان في نشاط اقتصادي ذي مغزى والإسهام في التنمية الاقتصادية.

وفي الختام، أود أن أذكر أنه بغية إحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، يتعين على جميع الدول أن تبدي الإرادة السياسية والمرونة لتكون أطرافا في

على الأهمية الأساسية لتدمير جميع الأسلحة الكيميائية بالكامل بحلول الموعد النهائي الذي تم تمديده إلى عام ٢٠١٢. كما شدد المؤتمر على ضرورة الحفاظ على سلامة الاتفاقية وزيادة مساهمتها إلى أقصى حد في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وتشير جنوب أفريقيا مع التقدير إلى النوايا التي أعلنتها الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية بأنها ستدمر مخزوناتنا من تلك الأسلحة في غضون الموعد النهائي المتفق عليه، وندعو الدول التي يبدو أنها تشك في قدرتها على الالتزام بالموعد النهائي الممدد إلى أن تفي بالتزاماتها حسبما تم الاتفاق عليه.

ونرحب بالتأكيد من جديد، في المؤتمر الاستعراضي الثاني، على حق الدول الأطراف في استخدام المواد الكيميائية في الأغراض التي لا تخطر على الاتفاقية، وعلى أهمية تعزيز التعاون الدولي مع الدول الأطراف النامية وتقديم المساعدة لها. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الدول الأطراف الآن في ضمان تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر من أجل تحقيق تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما.

في الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة، استؤنف النظر رسميا على الصعيد الدولي في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في أعقاب فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ في التوصل إلى اتفاق على النتائج الموضوعية أو الإجرائية التي تحدد جدولاً زمنياً للاجتماعات المقبلة. وقد كان لجنوب أفريقيا، بالاشتراك مع كولومبيا واليابان، شرف تقديم القرار الجامع بشأن الأسلحة الصغيرة في أعقاب المؤتمر الاستعراضي ذلك، الذي قضى بعقد الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تُعقد كل سنتين. ونتيجة لاعتماد تقرير موضوعي في نهاية الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تُعقد كل سنتين، فإنه يُنظر على نطاق واسع الآن إلى عملية

ولفن كانت المسؤولية الأساسية عن اتخاذ الخطوات الضرورية لإزالة هذه الأسلحة تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، ينبغي التشديد أيضا على أن الالتزام بالعمل نحو تحقيق ذلك الهدف يقع على عاتق جميع الدول. فالأسلحة النووية لا تشكل خطراً على حائزيها فحسب، بل أيضا على الإنسانية جمعاء.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وسنواصل التشجيع على الانضمام العالمي إلى المعاهدة. إلا أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لا يجوز لها أن تطبق بشكل انتقائي نتائج النظام المبني على المعاهدة التي تلتزمها في ظروف معينة أو في وقت معين. فالمعاهدة ونتائج مؤتمراتها الاستعراضية ما زالت صالحة مثلما كانت دائما.

ولا يزال الشعور بالقلق ساريا من الافتقار إلى التقدم المتوقع في أعقاب التعهد، الذي لا لبس فيه، للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية تمهيدا لنزع السلاح النووي، الذي قطعه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم الانتشار. وأي افتراض باستمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك تلك الأسلحة إلى ما لا نهاية، يتنافى مع أحكام معاهدة عدم الانتشار، ومع الهدف الأوسع لصيانة السلام والأمن الدوليين.

وتلبية لدعوتكم، سيدي الرئيس، بتوحي الإيجاز، سأتجاوز عن بعض الأجزاء من بياني المكتوب، الذي سيتم توزيعه كاملا على الوفود.

ترحب جنوب أفريقيا بالنتائج النهائية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقود في نيسان/أبريل هذا العام. وقد كرر المؤتمر الاستعراضي التأكيد

ينبغي أن تتمكن الدول الأعضاء في المؤتمر من أن تعمل مع الدول الأخرى وليس ضدها.

ولئن كانت جنوب أفريقيا تشعر بالإحباط إزاء فشل لجنة نزع السلاح في التوصل إلى أية نتائج موضوعية أثناء دورة الثلاث سنوات المخصصة لبنود محددة، التي اكتملت هذا العام، فإننا نود أن نكرر أننا نعلق أهمية كبيرة على الدور الذي تضطلع به اللجنة بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح. وتأمل جنوب أفريقيا أن تتمكن الجمعية العامة قريبا من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال اللجنة في دورة الثلاث سنوات التالية.

تخطى التطبيقات السلمية للطاقة النووية بأهمية خاصة لدى البلدان النامية، بالنظر إلى الحاجة الماسة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمُعجل. ولذلك، أصبحت مشاريع التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من مجرد التزامات سياسية؛ إذ أنها تشكل أيضا لبنات هامة في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ونقدّر تقديرا بالغًا مساهمة مشاريع الوكالة في دعم الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجالات الأمن المائي؛ والاستدامة البيئية؛ ومكافحة الأمراض والجوع والفقر؛ وتعزيز صحة الأم وصحة الطفل.

على مر السنين أكدت البلدان النامية مرارا على أنه من الضروري أن يصبح تمويل مشاريع التعاون التقني كافيا ويمكن التنبؤ به ومضمونا. كما شددت على أن من الضروري زيادة ميزانية التعاون التقني، لأن من الجلي أنها قاصرة. وتعتقد جنوب أفريقيا أن الأوان قد آن لتصحيح الخطأ بشكل قاطع الذي ارتكب خلال الخمسين سنة الماضية بإدماج تمويل مشاريع التعاون التقني في الميزانية العادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في ٥ أيلول/سبتمبر أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن السيد محمد البرادعي لن يرشح نفسه لمنصب المدير

الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة على أنها قد عادت إلى مسارها الصحيح.

ستواجه الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية مهمة كبيرة عندما تجتمع في الشهر القادم أثناء الاجتماع التاسع للدول الأطراف، حيث أنها ستحتاج إلى البت في قرار بشأن طلبات تمديد الموعد النهائي بهدف الانتهاء من عملية تدمير الألغام المزروعة المضادة للأفراد، وفقا للمادة ٥ من الاتفاقية. ويشكل ذلك تحديا بوجه خاص، حيث لا توجد سابقة لهذه القرارات وسيطلب الأمر إجراء تحليل دقيق للوضع في كل دولة من الدول الطالبة. وأثناء الاجتماع الثامن للدول الأطراف، المعقود في الأردن في العام الماضي، شعرت جنوب أفريقيا بالإحباط عندما علمت بمدى تأخر كثير من الدول الأطراف المتضررة بالألغام في إجراء تقييماتها الوطنية وتنفيذ خططها الخاصة بإزالة الألغام. وبينما يشكل ذلك التحدي الرئيسي الذي ينتظر الاجتماع التاسع للدول الأطراف، فلنستخدم المؤتمر لإعادة التأكيد على التزامنا بمساعدة الناجين من الألغام وتذكير أنفسنا بأن مساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا تظل من المسؤوليات الدائمة.

انتقل الآن إلى التطورات الجارية في آلية نزع السلاح. تقدّر جنوب أفريقيا الجهود التي بذلها الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨ من أجل المضي قدما في وضع برنامج العمل، والتي توجت الاقتراح الرئاسي الوارد في الوثيقة CD/1840. وفي ذلك الصدد، حذرت جنوب أفريقيا من أنه ينبغي ألا يصبح السعي إلى الحل الممتاز حائلا دون التوصل إلى حل جيد، ومن أن المؤتمر إذا ما انتظر اعتماد برنامج عمل ممتاز، فإن انتظاره قد يطول كثيرا. ويقر وفد بلادي بأن لكل دولة عضو في المؤتمر أولوياتها، ولكننا نعتقد بأن تلك الأولويات المختلفة ليست متعارضة بالضرورة. ولذلك، تواصل جنوب أفريقيا الترويج للرأي القائل بأنه، بقليل من الإبداع وكثير من المرونة والتوافق،

وبينما تتزايد الميزانيات العسكرية بشكل مستمر، فإن مسألة نزع السلاح تظل تشكل مصدرا لانقسامات كبيرة، ولكنها تبرر أيضا الاهتمام الأكبر الذي يوليه المجتمع الدولي لها.

في هذا العام تزايد القلق بما يتجاوز بعض التقدم الذي شهدناه في بعض متدنيات نزع السلاح. فما زال الخطر ماثلا، ويبدو أن العالم أخذ في الابتعاد عن وثبات التقدم التي تحققت في التسعينات، وبخاصة في عام ٢٠٠٠ أثناء المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، حيث قطعت التزامات واعدة من أجل بلوغ أهداف المعاهدة.

ولذلك، فإن الكونغو يولي أهمية كبيرة للامتناع الصارم لمعاهدة عدم الانتشار، التي ما زالت حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع الأسلحة النووية. إننا نوجه نداء عاجلا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تنفذ تنفيذها فعلا المادة السادسة من المعاهدة، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تشكل انتهاكا لها.

وقد شعر الكونغو بالسعادة إزاء الاستنتاجات الحكيمة للدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لأطراف معاهدة الانتشار، المعقودة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. كما نرغب في أن ينظر المؤتمر الاستعراضي في سبل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة انتشار الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها.

بعد مرور ١٢ سنة على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد. وتتطلب الحالة الدولية الراهنة بشأن هذه المسألة الحاسمة وجوب الإسراع بذلك والاستمرار في وقف التجارب النووية. ولذا ندعو الدول التي لم توقع على المعاهدة حتى الآن أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

العام للوكالة فترة أخرى. وتعتقد جنوب أفريقيا أن من الضروري أن تتصدى الوكالة للتحديات الخاصة بضمان سلامة وأمن استخدام الطاقة النووية وتعزيز إسهاماتها الحاسمة في تحسين مستويات المعيشة ومكافحة الفقر، مما يعزز السلام والأمن الدوليين. ومن الضروري أيضا تعزيز الدور المحوري للوكالة في مساعدتنا المشتركة من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق منع انتشار تلك الأسلحة - وهو دور متآزر في عملية نزع السلاح النووي.

ولتلك الأسباب، وبصفتنا من الأعضاء المؤسسين للوكالة، قررت جنوب أفريقيا - بدعم من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي نشكره بكل حرارة - ترشيح السفير عبد الصمد ميني، وهو دبلوماسي متمرس يتمتع بعقود من الخبرة والتفاني في منع انتشار الأسلحة النووية وإزالتها، لمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتقد جنوب أفريقيا وبلدان أخرى كثيرة حول العالم بأن خبرتنا ومعرفتنا بالشؤون النووية تمكننا من تشاطر مفاهيم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبأن السفير ميني يتمتع بمؤهلات عالية بناء على ذلك لتولي منصب المدير العام.

السيد بومبا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بصفتي آخر المتكلمين في جلسة هذا الصباح، أقول إن الكونغو ينضم إلى الدول الأخرى في تهنئتك، السيد الرئيس، وتهنئة سائر أعضاء المكتب، على انتخابكم اللامع. وهي فرصة لي أيضا لكي أوجه التحية إلى السفير السنغالي بول بادجي على العمل المرموق الذي أنجزه في الدورة الماضية.

وما من شك في أن المجتمع الدولي ما زال مهددا ومصابا بالعجز بسبب مزيج من تأثيرات انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها، وكذلك بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. والواقع أننا في كل يوم نمر نشهد عددا أكبر من الناس يصبحون ضحايا لتلك الأسلحة التي تشكل مصدرا للتوتر في أجزاء عديدة من العالم.

جميع الدول إلى المشاركة في التوقيع على الاتفاقية، الذي سيجري في ٣ كانون الأول/ديسمبر في أوسلو.

كما يود الكونغو أن يحدد التزامه الكامل بتحقيق إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. والكونغو دولة طرف في تلك الاتفاقية منذ ٤ أيار/مايو ٢٠٠١. وإن حكومي في إطار التزاماتها بموجب الاتفاقية، لا تدخر جهدا لتحقيق أهدافها، خاصة ما يتعلق منها بالمواد الخامسة والسابعة والتاسعة، المعنية بتدمير الألغام المضادة للأفراد في حقول الألغام، وتدابير الشفافية، والتدابير الوطنية للتنفيذ. بيد أننا نرجو تقديم الدعم المتعدد الأوجه من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتحقيق أهداف الاتفاقية بسرعة في بلدي.

وإنه لمن مسؤوليتنا جميعا، أمام التاريخ والأجيال القادمة، أن نعزز وندعم مختلف الصكوك الدولية من أجل الحد من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على البشرية بأسرها.

إن مسائل السلم والأمن تقع في صميم سياسات الكونغو الإقليمية ودون الإقليمية، وفي تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، لا سيما ما يتعلق منها بمنع وإدارة الصراعات.

ومع أن بلدي سعيد بالشراكة الاستراتيجية التي أقيمت بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها، فإننا ندعم أيضا التعددية في البحث عن حلول للأزمات التي يتضرر منها العديد من البلدان في منطقة وسط أفريقيا. وهذا ما جعلنا نؤدي دورا نشطا في اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

ولكن، ينبغي أن ننوه بإحراز بعض التقدم فيما يتعلق بترع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك ما شهدناه من نجاح في إطار إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقد صدق بلدي على الاتفاقية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وسوف نستخدم كل الوسائل اللازمة لتنفيذها. ولذا ندعو الشركاء إلى مدنا بالدعم والمساعدة من أجل بلوغ أهداف الاتفاقية.

إن اجتماع الدول الأطراف الثالث، الذي يعقد مرة كل سنتين، للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي عقد هنا في نيويورك في تموز/يوليه الماضي حقق توافقا تاريخيا في الآراء مما يتيح لنا الآن التطلع إلى المستقبل. ويهيب الكونغو بجميع الدول أن تعمل بقوة على تعبئة الجهود وإبداء التعاون بروح التضامن لتوجيه الاهتمام اللازم إلى مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تغذي جيوب التوتر العديدة في العالم، ولا سيما في أفريقيا. وهذه الأسلحة تمثل حقا أسلحة دمار شامل بالنسبة لقارتنا.

وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على التزامنا باعتماد صك دولي ملزم قانونا بشأن الاتجار بتلك الأسلحة. إننا نقر بأهمية العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين في هذا المجال والذي يبعث على الاطمئنان، حيث أن الفريق مكلف باستعراض القدرة على الاستمرار ونطاق التطبيق والخطوط العامة بالنسبة لذلك الصك.

كما نرحب باعتماد الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، في ٣٠ أيار/مايو في دبلن. وهذا مؤشر يبعث على التفاؤل لأن الاتفاقية تفسح المجال لتعزيز الأحكام القائمة في مجال مكافحة استخدام تلك الأسلحة في الصراعات المسلحة، لا سيما ضد السكان المدنيين. ويدعو الكونغو

يرى العمل الحالي للجنة يتيح لنا فرصا لاستكشاف وسائل جديدة للتقدم نحو توافق الآراء بشأن المسائل قيد تداولنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كان ذلك آخر المتكلمين في قائمة هذا الصباح.

لدينا طلبات بالتكلم ممارسة لحق الرد. وأود تذكير المشاركين بالإجراءات: عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

السيد روباتجاسي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): استمعت اللجنة اليوم إلى عدد من الاتهامات التي تجافي المنطق ولا أساس لها ضد بلدي من جانب ممثل النظام الصهيوني، النظام القائم على العنف والعدوان والاحتلال وإرهاب الدولة وسفك الدماء. ومن الواضح أنه ما من قدر من الافتراء والخداع وحملات التشويه من جانب النظام الصهيوني يمكن أن يخفي تاريخه المظلم، الذي يبرهن على أن ذلك النظام يمثل أكبر تهديد على السلم والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

وأود أن أسجل أن جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة بواجباتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وباستثناء رفض بقية الملاحظات التي قدمها الممثل الإسرائيلي، فإنني أرفع عن الرد عليها.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد أقحم ممثل إسرائيل في بيانه مسائل لا علاقة لها بمسائل نزع السلاح وأسلحة الدمار الشامل، وذلك إبعاداً للأنظار عن أخطار السلاح النووي الإسرائيلي وعدم انضمام إسرائيل إلى اتفاقية عدم الانتشار وعدم وضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومع ذلك لا يخفى على المراقب الحصيف أن الادعاءات التي أدلى بها ممثل إسرائيل أمام اللجنة هذا الصباح هدفها هو التغطية على انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة

إننا نجدد نداءنا إلى جميع الشركاء أن يواصلوا دعم أنشطة اللجنة لكي تتمكن منطقتنا دون الإقليمية من تعزيز التعاون ومن التنفيذ الفعال لتدابير بناء الثقة على المستوى دون الإقليمي، حيث الأهداف الرئيسية هي نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار، وبالتالي التنمية. وتقدم تلك التدابير لبناء الثقة، التي انعكست في توقيع اتفاقات مختلفة، إسهاما فعالا في تعزيز السلام والأمن والمساعدة المتبادلة في منطقتنا دون الإقليمية.

ويؤكد الكونغو مجددا على أهمية اللجنة لمنطقتنا دون الإقليمية، التي تنهض فيها بعض الدول تدريجيا من أزمت داخلية. ولكي تقوم اللجنة بمهمتها كاملة، فإنها تحتاج إلى الموارد اللازمة. ولهذه الغاية، وجهنا نداء للمساهمة في الصندوق الائتماني للجنة الاستشارية الدائمة لتمويل الأنشطة الخارجة عن الميزانية.

أخيرا، نود أن نرى الدعم اللازم من المانحين ومختلف الشركاء للقرار المتخذ في الاجتماع الوزاري السابع والعشرين للجنة، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ في لواندا، بشأن إكمال صياغة مدونة السلوك لقوات الدفاع والأمن، بغية تيسير اعتمادها في الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين للجنة.

وتقدر حكومة بلدي كل التقدير نية الأمين العام بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، مستجيبا بذلك للطلب الذي قدمته منذ سنوات البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونؤكد من جديد على رغبتنا في استضافة ذلك المكتب رهنا بموافقة الدول الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

لن يتسنى لنا إلا بالحوار والتعاون أن نتصدى للتهديدات على البشرية التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. ويود الكونغو أن

آخر لا تستطيعون فيه أن تنشطوا بشكل علني. دعونا نقوم بذلك نيابة عنكم. يمكنكم بيع الذخائر والعتاد عبر وسيط وإسرائيل ستكون وسيطكم“.

ولقد كان واضحاً مؤخراً دور السلاح الإسرائيلي في إذكاء الأزمة في القوقاز ودفعها نحو الانفجار. ومن الواضح أن أقوال المندوب الإسرائيلي أمام اللجنة هذا الصباح لا تنطبق على أفعال إسرائيل. فانخراط إسرائيل المثبت دولياً في تجارة الأسلحة غير المشروعة في العالم يشجع ظاهرة الإرهاب الدولي ويحمي عصابات المخدرات والحركات الانفصالية في العالم كما ويحول دون نجاح الجهود المبذولة دولياً في هذا المضمار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي، وبذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذا الصباح.

وقبل رفع الجلسة، أود إعلام الوفود بالخطوات التالية في عمل اللجنة فيما يتعلق بالجزء الثاني من العمل، أي تناول المجموعات المواضيعية. تعلم الوفود أننا تكلمنا، لدى تنظيم أعمالنا في بداية هذا الأسبوع، عن الوثيقة A/C.1/63/CRP.2، التي تضمنت جدولاً زمنياً إرشادياً. وقد تم إعداد تلك الوثيقة إلى حد كبير جرياً على الممارسة المتبعة في عمل اللجنة.

ورهننا بتقدم العمل، من الممكن أن نكمل المناقشة العامة في وقت مبكر من الأسبوع القادم، وبالتحديد في وقت مبكر من بعد ظهر الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا كان الأمر كذلك، ولكي نستغل الوقت المتاح لنا الاستغلال الأمثل وفقاً لما تنص عليه الوثيقة CRP.2، أقترح أن نبدأ الجزء المواضيعي بعد ظهر ذلك اليوم من خلال النظر في متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة.

لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتي تم توثيقها رسمياً منذ اعتماد هذا القرار لدى الأمم المتحدة، وذلك استناداً إلى تقارير الأمين العام وتقارير قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) والرسائل اللبنانية الموجهة إلى مجلس الأمن بشكل دوري.

لقد أكد تقرير الأمين العام السادس الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ حول تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/135) على أن القوة المشتركة لمراقبة الحدود في لبنان والتي تشكل من الأجهزة اللبنانية الأربعة قد ذكرت: ”لم تكتشف أي حالة لتهرب الأسلحة في منطقة عملياتها“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣). إن هذه المعلومات الهامة تتطابق مع التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين اللبنانيين سابقاً والتي نفوا فيها أي تهريب للأسلحة إلى لبنان عبر الحدود السورية وتتطابق أيضاً مع ما ذهب إليه تقريراً الفريق المستقل لمراقبة الحدود اللبنانية، ليات ١ ولييات ٢.

إن تلك المزاعم الإسرائيلية تهدف إلى إيجاد الذرائع لتبرير استمرار إسرائيل بانتهاكاتها اليومية الموثقة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهذه الادعاءات لا ينبغي أن يُعتمد بها أصلاً لأن إسرائيل معادية لسوريا وتحتل جزءاً من أراضيها خلافاً للقانون الدولي ولمئات القرارات ذات الصلة الصادرة عن الشرعية الدولية. كما أن عدوان إسرائيل على لبنان في تموز/يوليه ٢٠٠٦ كان أساساً لسبب اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لقد اعتمدت إسرائيل على مدى عقود من الزمن على ما تسميه بدبلوماسية السلاح، وهو أمر عبر عنه بشكل واضح كبير المنسقين الاقتصاديين في الحكومة الإسرائيلية يعقوف مريدور في ١٩٨١ عندما قال،

”سنقول للأمريكيين لا تنافسونا في جنوب أفريقيا ولا تنافسونا في منطقة الكاريبي أو في أي بلد

حيث سنستمع إلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين المنشأ لدراسة إمكانية ونطاق العناصر اللازمة لصك شامل وملزم قانوناً لوضع معايير دولية موحدة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية، وإلى رئيس اجتماع الدول الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وإلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين المنشأ للنظر في مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخائر التقليدية.

وبعد تلك المناقشة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش تدابير أخرى لزع السلاح والأمن الدولي.

وبالانتقال الآن إلى الأسبوع الثاني للمناقشات المواضيعية، في يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش نزع السلاح والأمن الإقليميين. وستجري اللجنة تبادلاً تفاعلياً مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ورئيس فرع نزع السلاح الإقليمي في مكتب شؤون نزع السلاح، وكذلك مع مدراء مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح. وسيجري التبادل، بطبيعة الحال، بطريقة غير رسمية جرياً على الممارسة المتبعة.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ستبدأ اللجنة نظرها في آلية نزع السلاح. وسيكون هناك فريق بمشاركة رئيس مؤتمر نزع السلاح، ورئيس هيئة نزع السلاح، ورئيس المجلس الاستشاري للأمن العام المعني بمسائل نزع السلاح، ونائب مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وكما تعلم الوفود، سيكون ذلك التبادل أيضاً غير رسمي.

أما يوم الجمعة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، فقد خصص لإكمال مناقشة أي بند من بنود المناقشة المواضيعية إذا اقتضت الحاجة.

وفي بعد ظهر ذلك اليوم، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، سنستمع إلى تقرير من الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وبعد ذلك سنناقش ذلك التقرير. وبطبيعة الحال، ينبغي أن ينعكس هذا التغيير في الوثيقة CRP.2، حيث أننا في ذلك اليوم سنجري تبادلاً مع الممثل السامي حول مجموعة الأسلحة النووية، وسنستمع في ذلك في يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق ببقية الجزء الثاني، أقترح أن نكمل الجزء الثاني من العمل في اليوم التالي.

فأولاً، بعد ظهر الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/أكتوبر، يمكننا أن نجري تبادلاً مع الممثل السامي وآخرين من مسؤولي الأمانة العامة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات ذات الصلة، وقد أشير إلى ذلك في الوثيقة CRP.2. وسيكون معنا الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبعد ذلك التبادل، ستخصص بقية جلسة الأربعاء بعد الظهر وجلسة يوم الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، للاستماع إلى البيانات المتبقية بشأن مجموعة الأسلحة النووية في مجموعها.

وفي يوم الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ستعقد الجلسة لأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وسنجرى تبادلاً مع رئيس فريق الخبراء الحكوميين المنشأ لمواصلة استكشاف مسألة القذائف من جميع جوانبها.

وفي يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ستبدأ اللجنة النظر في جميع الجوانب المتعلقة بزع السلاح في الفضاء الخارجي. وبعد ذلك، سنواصل العمل في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر وفي جلسيتين في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر،

ومن ثم، أحث جميع الوفود بقوة على استغلال الوقت المتاح قبل انقضاء الموعد النهائي لعرض مشاريع القرارات ليتسنى إنجازها، في المرحلة الثانية من عمل اللجنة، ولتتمكن أمانة اللجنة من تسجيلها ووضعها أيضاً على الموقع الشبكي QuickFirst.

وما ذكرته آنفاً يمثل ببساطة تعديلات قليلة أو تغييرات بسيطة سندرجهها في الوثيقة A/C.1/63/CRP.2 التي أقدمها الآن إلى اللجنة للنظر فيها ليتسنى، في حالة موافقتنا عليها، وضعها على موقع QuickFirst بعد ظهر اليوم وتوزيعها يوم الاثنين على جميع أعضاء الوفود مرة أخرى بهدف توفير مزيد من التوجيه لعملائنا في الأسابيع المقبلة.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على هذه التوصيات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أما وقد اعتمدنا الآن التعديلات في الوثيقة A/C.1/63/CRP.2، أود أن أذكر أعضاء الوفود بأنهم مدعوون بكل ترحاب، فيما يخص قائمة المتكلمين في المرحلة المقبلة من عملنا، إلى تسجيل أسمائهم في القائمة الخاصة بالمجموعة التي يريدون التكلم بشأنها. وأمانة اللجنة تحتفظ بقوائم أولية خاصة بالمجموعات المواضيعية.

وكل ما تبقى عمله هو أن نطلب أن يستمر الانضباط الذي أظهرناه حتى الآن في المجموعات المواضيعية فيما يتعلق بالبيانات والحدود الزمنية المقررة. ذلك كل ما وددت قوله بخصوص تنظيم العمل.

أسأل أمين اللجنة إن كان لديه أي إعلانات.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): لدي إعلانان فحسب. أولاً، هناك إعلان في يومية اليوم عن مشاورات غير رسمية حول مشروع القرار المعنون

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر يقدم عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية عروضاً بشأن مسائل الأسلحة النووية والفضاء الخارجي والأسلحة التقليدية. وهذه أيضاً ممارسة متبعة في اللجنة.

وكما تعلم الوفود، هذه المعلومات كلها متضمنة في الوثيقة A/C.1/63/CRP.2. ويمكن للجنة أن تقسم الجلسات إلى جزأين من أجل الاستخدام الأمثل للوقت المخصص لها ومن خلال إجراء مناقشات مثمرة وتفاعلية ومن أجل تقديم مشاريع القرارات بكفاءة أكبر وفي الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالقرارات، تكلمنا في البداية عن تنظيم الأعمال، وإن المندوبين على معرفة بالمواعيد التي تم تحديدها لتقديم مشاريع القرارات. ويعرفون أيضاً موقع اللجنة الشبكي "Quick First" الذي أنشأته الأمانة العامة للسماح بتقديم مشاريع القرارات إلكترونياً.

وكما ورد في الوثيقة CRP.2، بعد البيان الافتتاحي لفريق المتكلمين، يمكننا إجراء دورة أسئلة وردود عليها غير رسمية، إما مع أعضاء الفريق أو مع أحد المتكلمين الضيوف. وبعد ذلك، سنستأنف الجلسة الرسمية للاستماع إلى بيانات الوفود بشأن موضوع محدد قيد النظر.

وكما ذكرت سابقاً، وفقاً للممارسة السابقة التي أرسيتها الوفود، ستكون الجلسات التي تعقد لمتابعة القرارات التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابقة، وتقديم التقارير من الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وتبادل الآراء بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين وآلية نزع السلاح، بالإضافة إلى الجلسة مع المنظمات غير الحكومية - ستكون جميعها جلسات غير رسمية.

وتعقد الجلسة الأخيرة في إطار هذا الجزء الثاني من عملنا يوم الاثنين، ٢٧ تشرين أول/أكتوبر، وسيكون بمقدور الوفود عندها عرض بقية مشاريع القرارات، إذا لزم الأمر.

”الاستعداد لعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠“، حدد لها من الساعة ١٥/٣٠ إلى الساعة ١٦/٣٠ وينظمها وفد أوكرانيا. وطُلب مني أن أعلن أن هذه المشاورات غير الرسمية ألغيت.

ثانياً، أود أن أعلن عن حدث جانبي معنون ”معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والتحقق منها“، يُعقد اليوم، الجمعة، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من الساعة ١٣/١٥ إلى الساعة ١٤/٣٠ في قاعة الاجتماعات هذه، قاعة الاجتماعات رقم ٤. وستُقدم الشطائر والمرطبات اعتباراً من الساعة ١٢/٤٥. والهدف من هذا الحدث هو السماح للفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية بعرض مشروع الأجزاء المتعلقة بالنطاق والتحقق في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية للمناقشة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.